الأمم المتحدة S/PV.5968

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٦٨**

الأربعاء، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد غرولس	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاثا
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لي كيكسن
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/207)

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/528)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-49186 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/528)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين والأردن وأستراليا وإكوادور وألمانيا وأوروغواي وجمهورية إيران الإسلامية وأيسلندا وباكستان والبرازيل وبيلاروس وتونغا وجمهورية كوريا وسلوفاكيا وسنغافورة وسويسرا وغواتيمالا والفلبين وكازاخستان وكندا وكوبا وليختنشتاين ومصر والمكسيك والنمسا ونيوزيلندا والهند وهولندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في بند جدول أعماله، ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2008/528 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية تتعلق بالبند قيد النظر.

وأود كذلك أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2008/418 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة.

أرحب بمشاركة الأمين العام، السيد بان كي - مون في هذه الجلسة، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): شكراً السيد الرئيس على إعطائي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن هذا الموضوع الهام. إنني أرحب بهذه المناقشة المفتوحة المتعلقة بتنفيذ التدابير الآيلة إلى جعل المجلس أكثر فعالية وشفافية، وإنني ممتن لكم، السيد الرئيس، على جمعنا معاً. واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن تقديري للجهود الدؤوبة التي بذلتها وفود اليابان وسلوفاكيا وبنما، بوصفها تعاقبت على رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعاد تنشيطه التابع للمجلس والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

طوال السنوات الماضية، واجه المجلس على نحو متزايد مسؤوليات معقدة تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت ذاته، شهدنا تزايدا كبيرا في المطالبة بأنشطة الأمم المتحدة لمنع الصراع وإدارته ولحفظ السلام وبناء السلام.

ويجعل هذا من الضروري أن يستمر المجلس في معالجة مسائل تتعلق بطرائق عمله، بما في ذلك تنفيذ التدابير الواردة في مذكرة رئيس المجلس قبل عامين.

وتشكل هذه التدابير خطوات أساسية نحو جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية وخضوعا للمساءلة في ظل الطائفة المتنوعة المتعاظمة من التحديات الجديدة.

وأثني على المجلس على الجهود التي بذلها حتى الآن. تأملوا في التقدم المحرز في تنفيذ التدابير منذ اعتماد مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد اتخذت الأمانة العامة أيضا خطوات لترجمة التوصيات الواردة في المذكرة إلى حقيقة واقعة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بحسن توقيت ومحتوى التقارير التي أرفعها إلى المجلس، والتوصيات المتعلقة بزيادة إلمام أعضاء المجلس المنتخبين بخصوصيات العمل، والنقاط الفنية الرئيسية المتعلقة بنشر المعلومات على الدول غير الأعضاء بالمجلس عن برامج المجلس وأنشطته على نطاق أوسع وبأسلوب أيسر على الفهم.

ومنذ تسلمي مهام منصبي شددتُ على أهمية الخضوع للمحاسبة التامة كمبدأ إداري أساسي ومرشد تشغيلي في أداء عمل المنظمة. ونحن، كأمانة عامة، يجب أن نكفل أن نعمل وأن ننجز كوحدة واحدة وفاء بالولايات التي ينيطها بنا مجلس الأمن، وأن نتحمل، في نفس الوقت، المسؤولية عن سلوكنا وعما نحققه من نتائج. وأثق بأن مجلس الأمن، الذي يضطلع بمسؤولياته بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، يسترشد أيضا بهذا المبدأ. وإنني أقدر أن أعضاء المجلس ملتزمون بالتفاعل مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع من خلال قدر أكبر من الشفافية والانفتاح في صنع القرار والاشتمالية. وإنني أعتبر ذلك أمرا حاسم الأهمية للطريقة التي يؤدي المجلس بها عمله والطريقة التي يراه المجتمع الدولي يؤدي بها ذلك العمل.

لقد قطع المجلس شوطا طويلا منذ عام ١٩٩٤، عندما عقد مناقشته الأولى لهذه المسألة. وأثق بأن المجلس سيوطد المكاسب المحققة وسيواصل السير قدما. وإنني أتطلع إلى العمل مع المجلس في تقوية التعاون بينه وبين الأمانة العامة. وسأواصل مد مجلس الأمن وأعضائه بدعمي التام في الجهود التي لا تكل التي يبذلونها لجعل هذا الجهاز الذي لا غنى عنه أكثر كفاءة وشفافية واشتمالية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يتجاوز خمس دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. وألتمس من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها كتابة والإدلاء بنسخة موجزة عند التكلم في قاعة المجلس.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): إندونيسيا، بصفتها بلدا دأب على المناداة بإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، تعرب طبيعيا عن تأييدها القوي لعقد هذه المناقشة. ونرحب، بصفة خاصة، بطبيعتها المفتوحة، إذ أن ذلك يتيح للمجلس أن يستفيد من وجهات نظر عضوية الأمم المتحدة الأوسع.

ونقدر عظيم التقدير البيان الهام الذي أدلى به الأمين العام، معبرا عن الأهمية التي يوليها للموضوع الذي ننظر فيه اليوم.

وتعلن إندونيسيا تأييدها للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يقدر وفدي الثقل العظيم الذي تنطوي عليه التدابير التي تتضمنها مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2006/507 (١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦). ونعتقد أن التطبيق المنهجي المتسق لتلك التدابير سيساعد حقا على النهوض بالشفافية في المجلس وتعزيز التفاعل مع غير الأعضاء به وعلى زيادة الكفاءة. لذلك يشعر وفدي بالاطمئنان لملاحظة أن السنتين المنقضيتين منذ إصدار المذكرة قد شهدتا بعض التقدم في تنفيذها.

ولئن كانت إندونيسيا ترحب بهذا التطور، فإنها تلمس أيضا وجود مجال لتحقيق مزيد من التقدم. وباعتقادنا

أن أهداف شفافية أكبر وتفاعل أعظم مع الدول غير الأعضاء في المجلس وتحقيق الكفاءة أهداف متوافقة بعضها مع بعض. بل إنها لا يمكن فصلها عن الجهود المبذولة لتعزيز شرعية قرارات المجلس وفعاليتها.

الشفافية تعززت في الآونة الأخيرة. فبرامج العمل الشهرية والتنبؤات بالأنشطة الشهرية تجري إتاحتها للجميع. ويومية الأمم المتحدة تعلن عن المشاورات الرسمية وغير الرسمية للمجلس، وعن اجتماعات الهيئات الفرعية أيضا بقدر ما. وقد شهدنا جهودا كثيرة ليس أقلها بث زخم متجدد في الاجتماعات المفتوحة.

لكن برنامج العمل والأنشطة الشهرية المتوقعة للمجلس كثيرا ما لا يتطابق مع العمل الفعلي للمجلس في شهر معين. فالأزمات غير المتوقعة تستأثر بدرجة أو بأخرى باهتمام المجلس. وإن الاجتماعات، سواء الرسمية أو المشاورات غير الرسمية، تعقد بعد إعطاء مهلة قصيرة. ويتعين على المجلس أن يدرك أن طريقة العمل هذه ما فتئت تصبح بصورة متزايدة القاعدة وليس الاستثناء. لذلك سيكون ملائما إذا سعى المجلس إلى تطوير نظام لنشر المعلومات يستجيب لدينامية حالة سريعة التطور، ويكون، مع ذلك، شموليا واشتماليا في بلوغ غايته من أجل كفالة أن تصبح عضوية الأمم المتحدة الأوسع أفضل معرفة بأنشطة المجلس مع ضمان حسن التوقيت والدقة.

ونرحب باللجوء المتزايد إلى عقد اجتماعات رسمية مفتوحة كواجهة أخرى للشفافية. وبغية زيادة الشفافية، خاصة في مرحلة مبكرة من النظر في مسألة معينة، ينبغي للمجلس أن يسعى إلى عقد اجتماعات مفتوحة. بل إنه ما لم تكن هناك حجج قوية لا تُدحض بخلاف ذلك، فإننا نؤمن بأن تقارير الأمين العام، الصادرة فعلا والمتاحة للدول الأعضاء، ينبغي عرضها والنظر فيها في اجتماعات مفتوحة لمجلس الأمن. ومن فائدة المجلس أيضا أن يستمع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء المعنية في تلك المرحلة. وإن النظر في أي إجراءات متابعة من قبل المجلس يمكن أن يتم في المشاورات غير الرسمية التي يعقدها لاحقا.

مع ذلك، ينبغي توخي الحذر في تقييم الأهمية الفعلية للزيادة المبلغ عنها في اللجوء إلى الاجتماعات الرسمية. ويجب علينا أن نكفل، على سبيل المثال، أن المساهمات التي تنطوي عليها تلك الاجتماعات الرسمية تستغل استغلالا تاما. فوجهات نظر العضوية الأوسع تستحق النظر الكامل. ولكن كثيرا ما يجري إصدار بيانات رئاسية مباشرة عقب مناقشات مفتوحة وكثيرا ما يجري اعتماد القرارات قبل الاستماع بصورة تامة إلى وجهات نظر البلدان المعنية. ينبغي للمجلس أن يعطي مدة كافية للأخذ بالمساهمات القيمة من الدول الأعضاء المعنية.

كذلك يجب أن نكون على وعي بإمكانية أنه ربما يظهر ميل، مع تحول اللجوء إلى الاجتماعات الرسمية إلى ممارسة أكثر شيوعا، إلى النظر المضموني في قرارات المجلس خارج نطاق الاجتماعات الرسمية، بل حتى خارج نطاق مشاورات المجلس بكامل هيئته، من خلال عمليات مثل ''أفرقة الأصدقاء''.

والنقطة الأخيرة تحدو بنا إلى مسألة التفاعل الأعظم مع غير الأعضاء بالمجلس. إننا نساند جهود المجلس للتشاور مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع ومع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، لا سيما عند صياغة مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية. وإننا نعتقد بأن ذلك التفاعل لا ينطوي على إمكانية تعزيز نوعية قرارات المجلس فحسب، وإنما أيضا على خلق شعور مهم بنفس القدر بالتملك الجماعي للقرارات، مما يعزز آفاق تنفيذها الفعال.

وبصفة إندونيسيا بلدا ينادي بقوة من أجل تعاون أعظم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإنها تولي بالطبع أهمية خاصة للسبل والوسائل التي يمكن أن تيسر التفاعل بينها. وتمشيا مع القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، أجرى مجلس الأمن في بعض المناسبات مشاورات محسنة وتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، وتجمعات أخرى، بقصد مشاركتها في النظر في مواضيع محددة في مناقشاته المفتوحة.

الاستثمار في هذا التفاعل سيحسن من ثروة المعلومات والآراء والآفاق المتنوعة التي تسترشد بها مداولات المجلس وقراراته، وسيعزز كذلك الاستفادة من ثمار توحيد جهود المجلس وجهود المنظمات الإقليمية. ومما يكتسي أهمية خاصة النهوض بالتفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات لا في رسم الولايات فحسب، وإنما أيضا في تنفيذها وعندما تتطلب الحالة في الميدان ذلك.

باختصار، يجب تعزيز قدر أكبر من التفاعل بين المجلس وعضوية الأمم المتحدة الأوسع. غير أنه قد تكون هناك حاجة إلى التطرق إلى نقطة ثانوية. من المهم أن يتسم هذا التفاعل بالاشتمالية، دون استثناء أي عضو بالمجلس، وبالاتساق في تطبيقه، تعبيرا عن استعداد المجلس للانخراط مع الأطراف التي يمكن أن تساهم في عملية صنع القرار فيه، وفي تعزيز الشفافية. وثمة حالات استثنائية جعلتنا نشعر بالقلق من إجراء مناقشات لمشاريع القرارات والبيانات الرئاسية خارج سياق المجلس الصحيح، مما يقلل من فرص إجراء مداولات مناسبة حولها داخل المجلس.

ولا شك في أننا جميعا نود تعزيز الكفاءة في أساليب عمل المجلس. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تعرب عن تقديرها للخطوات الهامة التي اتخذتها الأمانة العامة في تنفيذ العديد من التوصيات المحددة في مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2006/507. وأود الآن أن أطلعكم على بعض الأفكار الختامية.

إن الوظيفة هي التي تحدد الشكل. ونحن نرى أنه عند النظر في الجوانب المختلفة لأساليب عمل المجلس، بما في ذلك الشكل الممكن لجلسات المجلس، من المهم أن لا نُغفِل الأهداف أو الغايات الأساسية للنشاط المعني. وفيما يتعلق بالتوطيد وإحراز المزيد من التقدم، نعتقد أنه من المهم تعزيز وتجديد التقدم المحرز بالفعل في تنفيذ مذكرة الرئيس وبذل جهود متضافرة في المجالات التي لم يُحرز فيها تقدم بعد.

من حيث المبدأ، ستولي إندونيسيا اهتماما مستمرا لأساليب العمل التي تعزز الشفافية وتحقق قدرا أكبر من التفاعل بين المجلس وبقية الأعضاء. وبالمثل سوف نولي باستمرار اهتماما لأساليب العمل التي تتيح أفضل فرصة للمجلس كي يتكلم بصوت موحد في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليه بموجب الميثاق. ومن الضروري أن يكون المجلس شفافا وأن يكون أيضا منصفا وعادلا في نهج تصديه لجميع التهديدات والنزاعات التي تعرض للخطر السلام والاستقرار الدوليين. إننا نسعى إلى مجلس يحمي مصالح الجميع وتكون قراراته وإجراءاته متوافقة تماما مع المبادئ الثابتة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد لي كيشين (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على بيانه. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة على دعمها القوي للأعمال اليومية لمجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر كوستاريكا والأعضاء الآخرين في مجموعة الدول الخمس الصغيرة على مبادرتها بعقد هذه الجلسة.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يعمل أعضاء مجلس الأمن نيابة عن جميع الدول الأعضاء في اضطلاعهم بالمهمة النبيلة

المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ويتوقف النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة على الإرادة السياسية للدول الأعضاء، وإلى حد ما على ما إذا كان لدى المجلس مجموعة من أساليب العمل العلمية والمعقولة والفعالة. ويوضح هذه الفكرة نفسها مثل صيني قديم والذي يقول: لكي يقوم الحرفي بعمل جيد يجب أولا أن يشحذ أدواته. وبالنسبة إلى مجلس الأمن، فإن أساليب العمل المعقولة والقابلة للتطبيق تشكل أداة لا غنى عنها في إنجاز مهمتنا.

ثمة تغيرات كبيرة تحدث في الوضع الدولي. وقد تم أيضا تعديل جدول أعمال مجلس الأمن وممارساته من وقت لآخر. لقد زاد عبء عمل المجلس إلى حد كبير. فمجلس الأمن يواجه العديد من الحالات والمشاكل الجديدة. ومن أجل أداء المجلس لواجباته وزيادة قدرته على التصدي لمختلف التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين بشكل أفضل يجب على المجلس أن يتعلم من تجربته وأن يواكب العصر وأن يعتمد أساليب عمل أكثر علميةً وتقدماً. وهذا ليس شاغلا لأعضاء المجلس وحدهم بل إنه أيضا شاغل لمجمل الأعضاء.

فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، بذل المجلس في السنوات الأخيرة العديد من الجهود المفيدة. وقد عبرت مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2006/507 عن إرادة المجلس وتصميمه الإيجابي على زيادة فعاليته وشفافيته. وكانت هناك أيضا في السنوات الأخيرة زيادة في عدد الجلسات العامة. وتم أيضا تعزيز التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات. وفي سياق اتخاذ القرارات، يحاول أعضاء المجلس قصارى جهدهم للنظر في الآراء المعقولة لمختلف الأطراف واعتمادها.

بصفة عامة، أحرز مجلس الأمن تقدما في تعزيز شفافيته وزيادة تفاعله مع الأطراف غير الأعضاء في المجلس وفي تعزيز فعاليته. ومع ذلك، ليس هذا هو الوقت المناسب للشعور بالرضا. يجب علينا أن ندرك أن كل أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني لديهم توقعات أكبر فيما يتعلق بالمجلس وأساليب عمله. وتحسين أساليب العمل هو مسعى طويل الأجل ينبغي دائما أن يكون جزءا من جدول أعمال المجلس وينبغي النظر فيه باعتباره أولوية. كما أن تحسين أساليب العمل هو جهد تدريجي. يجب علينا أن نحمي ما حققناه وأن نحافظ على الزخم وأن نواصل إحراز التقدم. وينبغي أيضا أن يكون تحسين أساليب العمل جهدا موجها نحو تحقيق النتائج وأن يدمج بشكل وثيق المناقشات المعنية بالقضايا ذات الصلة وأن يتضمن تدابير ملموسة.

إن الصين تؤيد تحسين مجلس الأمن لأساليب عمله. ونود أن نشكر وفد بلجيكا على الورقة المفاهيمية (S/2008/528) التي أعدتها لهذه المناقشة المفتوحة، والتي نوافق على تحليلها ذي الصلة. وأود الآن أن أقدم بعض التعليقات.

أولا، بالنسبة إلى تعزيز الشفافية، تؤيد الصين عقد مجلس الأمن للمزيد من الجلسات المفتوحة. لكننا نعتقد أنه من الضروري لنا أن نحسن طريقة إجراء هذه الجلسات العامة. ينبغي أن نتجنب قصر هذه الجلسات على الممارسات الطويلة والشكلية. وينبغي أيضا تعزيز الطابع التفاعلي لهذه الجلسات العامة. وينبغي لرئيس مجلس الأمن أو المكلفين بمهامه أن يقوموا، في الوقت المناسب وبطريقة شاملة ودقيقة، بإطلاع غير الأعضاء في مجلس الأمن على أعماله بإيجاز.

ثانيا، فيما يتعلق بزيادة الاتصالات مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، ترى الصين دائما أنه ينبغي للمجلس أن يبذل قصارى جهده للاستماع إلى آراء جميع الأطراف في معالجة القضايا الملموسة، لا سيما الأطراف المعنية بالقضية وبلدان المنطقة المعنية. وخلال الاجتماعات التي تُعقد مع البلدان المساهمة بقوات، ينبغي تشجيع تلك

البلدان على المساهمة فيها. ونحن نشجع أيضا أعضاء مجلس الأمن على تعزيز الاتصالات غير الرسمية مع الدول غير الأعضاء في المجلس. والشكل الذي يستخدمه المجلس في إجراء حوارات غير رسمية مع منظمات مثل الاتحاد الأفريقي ينبغي أيضا الاستفادة منه بشكل أكبر. وفي الوقت نفسه ينبغي للمجلس أيضا أن يزيد تبادله وتشاطره للمعلومات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، خاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا، بالنسبة إلى زيادة فعالية مجلس الأمن بالنظر إلى الزيادة الهائلة في عدد البنود المدرجة في جدول أعماله، يجب على المجلس أن يركز على الأولويات وأن يركز اهتمامه على المسائل الأكثر إلحاحا. فعند إدراج بنود جديدة في جدول أعمال المجلس ينبغي له أن يتخذ موقفا مسؤولا وحذرا. ونحن نوافق على ضرورة إعادة النظر في البنود الحالية المدرجة في جدول الأعمال، وذلك من أجل توفير الموارد وتعزيز الكفاءة. كما أننا نشعر بالقلق إزاء الإفراط في الاهتمام المولى للقضايا النظرية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم خلال المشاورات أخذ الصعوبات الفنية التي تواجهها الدول الأعضاء في الاعتبار بشكل كامل. كما ينبغي تعميم مشاريع النصوص على جميع الأعضاء في أسرع وقت ممكن، وذلك من أجل إتاحة الوقت الكافي للبلدان كي تتشاور مع عواصمها.

إن تحسين أساليب عمل المجلس سيشكل تحديا كبيرا لأعماله. ولحسن الحظ فإن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى يؤدي دورا إيجابيا من خلال نظره في هذه المسألة ومناقشته لها بصفة مستمرة. وتشجع الصين الفريق العامل على الحفاظ على هذا الحماس في عمله وعلى طرح اقتراحات مفيدة بشأن تعزيز الشفافية والكفاءة، وكذلك على القيام بعمله بطريقة نشطة من أجل تحقيق نتائج ملموسة. ويحدونا الأمل، في أن تحدث باستمرار بفضل الجهود المشتركة التي يبذلها جميع الأعضاء، تغييرات إيجابية في عمل المجلس.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): أود أن أرحب بوجود الأمين العام السيد بان – كي مون وأن أشكره على بيانه. كما أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ من خلالكم مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة، على اختيار هذه المناقشة توقيتها وموضوعها.

وبداية نضم صوتنا إلى البيان الذي سيدلي به السيد ممثل كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز. إنها المرة الأولى منذ سنة ١٩٩٤ التي نعقد فيها مناقشة مفتوحة بشأن إصلاح أساليب عملنا على أساس ورقة مفاهيم حددت بدقة إطار النقاش. ولا تنال الجوانب الشكلية للمذكرة S/2006/507 من أهمية المناقشة، فالشكل – كما قيل هو توأم الحرية.

وجاءت المذكرة لتقنن ممارسات اقتضتها منذ التسعينات تغيرات البيئة الدولية، وتزايد القبول بدور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات. وبهذا تجاوزت سرية عقود ماضية ووضعت قواعد نشر وإعلان وإحاطة هامة. ولا شك أن في ذلك ما يراعي بعض مطالب الأسرة الدولية، ولا سيما بعد مؤتمر القمة العالمي في ٢٠٠٥.

ومع هذا، يستوجب التحسين – بطبيعته – استمرار الجهود. فلم تكن المذكرة أولى المحاولات ولن تكون آخرها، وهي ليست، وفق ما جاء في مقدمتها، سوى قائمة تدابير متفق عليها مسبقا في مجملها.

ولا تزال نصوصها، المركبة – والعسيرة الفهم أحيانا – دون الاستجابة للشواغل المثارة، بما في ذلك ما ورد منها في وثيقة الأمانة العامة المقدمة إلى المجلس بناء على طلبه في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. إن هذه الاستجابة تتطلب إحراز تقدم في مسائل أخرى من أهمها – في نظري – تحقيق

التوازن بين المشاورات غير الرسمية والجلسات من جهة، وبين صيغ الجلسات، من جهة أخرى.

إن المشاورات غير الرسمية، وهي استثناء تظهر الحاجة إلى تطبيقه في ظروف استثنائية، قد استأثرت بمعظم جهودنا. وكيف يمكن الاستجابة لشواغل الإصلاح من خلال تناول مسائل تعني كل من يعمل المجلس باسمه بموجب المادتين ٢٤ و ٣٠ من الميثاق في هيئة غير منظورة تقريبا، وفي حالة انعقاد شبه دائم خلف الأبواب المغلقة دون مبررات موضوعية لذلك؟

وفيما يخص الجلسات، إذا كانت المذكرة قد اعتبرت الجلسات العلنية أهم من الجلسات الخاصة، فإن الأنواع العديدة للجلسات العلنية ومسوغات اختيار أي منها لا تزال بحاجة إلى ضوابط موضوعية.

ونعتقد أن المناقشة المفتوحة وهي الأقرب إلى المناقشة العلنية التي هي المبدأ العام وفقا للمادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت، يجب أن تعتبر أكثر أهمية من أي صيغة أخرى. وهذا ما لم يحدث للأسف، وما زال المجلس يشهد ترددا، انتقائيا غالبا، في اللجوء إلى هذه الصيغة.

إننا على يقين من أن وجود مزيد من الشفافية في أعمالنا يدعم مشروعية قراراتنا ويؤمن قبولها. والمدخل للقبول الإلمام بالخلفيات ومختلف وجهات النظر، والتحقق من الالتزام بأغراض ومبادئ الأمم المتحدة والمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

قد يرى البعض أن زيادة الشفافية ستكون على حساب الكفاءة التي لا جدال في أهميتها لجهاز مسؤول عن الأمن والسلام الدوليين، ولكن النظر في الكفاءة يجب أن يتجاوز مرحلة اتخاذ القرار إلى الاقتناع به، وإن إضفاء مزيد من الشفافية على النحو التالي لن يقلل من الكفاءة. أولا، ينبغي التوسع في المناقشات المفتوحة، خاصة في القضايا التي طال أمدها أمام المجلس، بحيث تكون هي القاعدة وما عداها استثناءا. إن قلة هذه المناقشات نسبيا أو الإعلان المتأخر عنها ينال من حق الحديث أمام المجلس بالنسبة لمعنيين بأعماله أو يعطيه طابعا خطابيا بعيدا عن المشاركة الفاعلة فيها. ثانيا، يجب تطوير الأشكال الأخرى للجلسات العلنية، ولا سيما الإحاطات الإعلامية بحيث تسمح بمشاركة أوسع، تلبي حاجات الدول الصغيرة لإحاطات وافية، خاصة وأن المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق صريحتان في هذا الخصوص. ثالثا، ينبغي تطوير وتقنين مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال الأجهزة الفرعية للمجلس. رابعا، يجب تعميق العلاقة مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي لصلة أعضائه المباشرة بكثير من المسائل التي يتناولها المجلس.

لا شك في أن الجوانب الإجرائية تثير اختلافات عرفتها الأمم المتحدة منذ إنشائها. وقد ظل اعتماد النظام الداخلي لإجراءات مجلس الأمن مجمّدا لفترة طويلة، ولا يزال ذلك النظام الداخلي مؤقتا. واليوم وقد تعددت المطالبات، في قاعات المجلس والجمعية العامة وخارجهما، يتعين المضي قدما.

لقد أُنشئ فريق عامل وما زال يبذل، برئاسة السفير أرياس، جهودا مشكورة. وقد تعهدنا في المذكرة S/2006/507 بمواصلة العمل. ويقدم ما طرح اليوم مادة هامة لأعمال الفريق العامل الذي ندعم جهوده ونتطلع إلى معرفتها في إحاطة قريبة.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بوجود الأمين العام بيننا في هذه المناقشة وأن أشكره على بيانه.

إن مجلس الأمن اليوم، من منظور عام، جهاز يتسم بقدر أكبر من النشاط وكثافة العمل عما كان عليه قبل عقد أو أكثر. وفي هذه الآونة، تشتغل الأمم المتحدة بعدد من

الصراعات متزايد باستمرار. وهناك طلب يتزايد باستمرار على حفظة السلام والمراقبين التابعين للأمم المتحدة. والجزاءات وغيرها من التدابير الفعالة يجري تنفيذها في عدد متزايد من الحالات في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك آفة إرهاب حديثة وتهديدات جديدة مثل احتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهذه أمور تتطلب جميعها اهتماما خاصا ومفصلا من جانب الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية، ولا سيما مجلس الأمن والدول الأعضاء.

وعند أخذ جميع تلك الأمور بعين الاعتبار، يبقى سؤال هو: كيف سيكون بوسعنا أن نعالج تلك المسائل بصورة شاملة وفعالة وكافية، وفي الوقت نفسه ألا نضرّ بعمل هذا الجهاز الدولي الفريد في تنفيذه لولايته؟

وكما ذكرنا توا، فإن جدول أعمال مجلس الأمن قد أصبح نشطا بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة. ومن الشيء الطبيعي أن يزداد أيضا اهتمام جميع الدول الأعضاء في أساليب عمله. وقد طُرحت أسئلة بالفعل بشأن قضايا مثل الشفافية في عمل المجلس، وفعالية المجلس وكفاءته والتفاعل والتعاون والمشاركة العامة في عمل مجلس الأمن من جانب غير الأعضاء في المجلس، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والدور الناشئ للمنظمات الإقليمية إزاء الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، كما تم التشديد على ذلك في الوثيقة الختامية للقمة العالمية في عام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، فإن تحقيق قدر أكبر من الشفافية وتنفيذ أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، هي مسألة أخرى جديرة بالمناقشة المستمرة.

إن كرواتيا ترحب بالعمل الجيد والتقدم الذي تحقق حتى الآن في تناول هذه القضايا من جانب أعضاء مجلس الأمن المنتخبين وغير المنتخبين ونعرب عن شكرنا بصورة خاصة إلى وفود اليابان وسلوفاكيا وبنما على قيادتها الرائعة لفريق العامل التابع للمجلس المعني بالتوثيق وغير ذلك من المسائل الإجرائية، وكذلك ما يسمى بمجموعة الدول الخمس الصغيرة، وهي مجموعة هامة أدت جهودها إلى التحفيز على تلك المناقشات. ونود بصورة خاصة أن نعرب عن تقديرنا للسفير كيتزو أوشيما ممثل اليابان الذي أثمرت جهوده خلال ترؤسه للفريق العامل عن اعتماد المجلس للمذكرة الواردة في الوثيقة S/2006/507 التي هي موضوع مناقشتنا اليوم.

وتؤيد كرواتيا التوصية الواردة في المذكرة، بينما تعتقد في الوقت نفسه بأن تنفيذ بعض النقاط الواردة فيها يحتاج إلى التوازن بين الاستصواب والسرعة. ونرحب بتحقيق قدر اكبر من الشفافية في عمل المجلس من خلال الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الرئاسة إلى غير الأعضاء في المجلس، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة مع البلدان المساهمة بقوات وزيادة عدد الجلسات العلنية للمجلس.

وعلى الرغم من أن وفدي يؤيد عقد مزيد من الجلسات العلنية، فإن هذه الفكرة ينبغي تعديلها لتتوافق مع ما يود أعضاء المجلس تحقيقه في تلك الجلسات. وبينما قد يتذكر البعض أنه قبل عقد التسعينات كان المجلس يصرِّف أعماله في جلسات مفتوحة وليست مغلقة، وينبغي للمرء أن يبقي في الأذهان أن جدول أعمال المجلس في ذلك الوقت كان أقل تنظيما أو غير حافل بالمواضيع.

ولا يجب أن يحيد بصرنا عن حقيقة مفادها أن الولاية الرئيسية لمجلس الأمن تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وأن تكون القوة الدافعة في تقرير شكل جلساته. وأي تجسيدات لإصلاح أساليب العمل أو إمكانية ذلك يجب أن تتم في ضوء ذلك لتتسنى المساعدة في تيسير مهمة أكثر كفاءة وفعالية لمجلس الأمن بشكل عام.

وعلى النقيض من ذلك، قد يرغب المجلس في تحسين المشاورات والمشاركة في مداولاته من جانب البلدان المتأثرة بها، بما في ذلك البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام والدول المجاورة أو حتى البلدان المستهدفة في الجزاءات أو التي نفذت بحقها الجزاءات. ووفدي يعتقد منذ وقت طويل بأن شمول أي بلد مضيف لعملية من عمليات حفظ السلام أو التشاور معه خلال المناقشات بين أعضاء المجلس بشأن مستقبل ذلك البلد يمكن أن يكون مفيدا لعملية صنع القرار في المجلس.

ويشمل ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وإن هذه المنظمات كثيرا ما يكون بوسعها بصورة مثالية مساعدة مجلس الأمن أو إسداء المشورة إليه بشأن الأزمات التي تنشأ على الصعيد المحلي أو الإقليمي. فتسخير خبرتها أو الإعراب عن آرائها بشأن مختلف الأزمات لا ينبغي أن يكون فقط الممارسة العامة خلال الجلسات المفتوحة، بل ينبغي أيضا الأخذ بها خلال المشاورات التي تتم بين أعضاء المجلس، ومن الممكن أن تقدم إحاطة إعلامية لأحد أعضاء المجلس المهتمين أو بناء على الطلب.

إن مذكرة الرئيس والتوصيات الواردة فيه كانت تستهدف تحسين فعالية عمل المجلس. ونعتقد انه من خلال التنفيذ العملي سيتحقق بدرجة كبيرة ذلك الهدف. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن مسألة إصلاح أساليب العمل أو تحسينها ليست عملية جامدة بل ربما يكون من المناسب في المستقبل إدخال تعديلات أخرى عليها من جانب الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق.

السيد لاكرواه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية يود وفدي أن يشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية ونشكركم انتم يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن تنفيذ التدابير المتخذة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ لتحسين فعالية وشفافية عمل مجلس الأمن وتحسين تفاعله مع الدول الأعضاء في المنظمة.

وما برحت فرنسا مهتمة بأساليب عمل مجلس الأمن، وهذه الأساليب لا ينبغي لها فحسب أن تمكن المجلس من العمل بفعالية فحسب، الأمر الأساسي لموثوقيته بوصفه الجهاز الرئيسي المنوط به صون السلم والأمن الدوليين، بل أيضا الإبقاء على علاقة شفافة وتفاعلية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

قبل أربعين عاما وفي مثل هذا النوع من المناقشة بشأن أساليب العمل، ذكر الممثل الدائم لفرنسا أن هناك حالة معينة من ''الشعور بالضيق'' في العلاقات بين المجلس وبقية الدول الأعضاء ولاحظ أن الشعور بالضيق كان مرده بدرجة كبيرة إلى إن عمل المجلس كان يجري وراء الأبواب المغلقة وبدون الإعلان عنه. ونتيجة عدم توفر المعلومات من جانب المجلس كان يسود الشعور بالإحباط الدول غير الأعضاء في المجلس التي لم تتوفر لها أي فرصة لتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء المهتمة ببنود جدول الأعمال. ولتحسين تلك الحالة اقترحت فرنسا العودة إلى روح المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن حيث جاء فيه: ''تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك''.

إن مناقشة عام ١٩٩٤ أطلقت تطورا حقيقيا. إذ أن فرص عقد جلسات علنية قد ازدادت بعقد مناقشات تتعلق بالسياسة مكّنت من الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء المهتمة بطرق شتى بالبنود قيد النظر وبتنظيم التبادل العام للآراء فيما بين أعضاء المجلس بشأن مواضيع جديرة بأن تكون محاطة بالسرية. ومنذ ذلك الحين، ما برح المجلس يعمل على تحسين أساليب عمله وإجراءاته بروح الانفتاح تلك وأن

المذكرة الرئاسية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ كانت تجسيدا وبلورة لهذه الجهود.

ومن الجدير بالذكر أن ذلك التطور تزامن مع بلورة دور المجلس بوصفه الهيئة النشطة التي تسعى إلى أن تلعب دورا رئيسيا في حل المسائل المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهذا يبين جيدا، كما نعتقد، أن انفتاح المجلس على العالم الخارجي وتعزيز شفافيته وتفاعله مع بقية الأمم المتحدة قد استجاب أيضا إلى الهدف المتمثل في الفعالية التي لا تتعارض بأي شكل من الإشكال مع الانفتاح. بل على العكس من ذلك.

إن المجلس يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء ولا يمكنه أن يعمل بفعالية إلا إذا احترم شرطين اثنين. فيجب عليه أن يأخذ في الحسبان شواغل الدول الأعضاء وأن يكون مسؤولا أمامها وهذا لا يكون ممكنا إلا إذا توفر الانفتاح والشفافية. وبالطبع كما شددنا بالفعل في عام ١٩٩٤، فإن ذلك يتطلب أيضا اقتسام مناسب لعمل مجلس الأمن ومن الضروري إجراء المشاورات السرية للمفاوضات وللتوصل إلى حل توفيقي.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الأشكال التي أعطيت للورقة المفاهيمية للرئيس (S/2006/507، المرفق) تبين أن هناك توازنا جيدا. وتبين أن النسبة المئوية للجلسات الرسمية لمجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٦ قد ازدادت دائما زيادة طفيفة عن جلسات المشاورات، بينما كانت نسبة الجلسات السرية الرسمية متدنية جدا. ويبدو أن هذا التوازن مرض، حيث أنه يمكِّن المجلس من إجراء المفاوضات اللازمة إعدادا للقرارات التي تحتاج إلى عدد من الجلسات الرسمية وفي الوقت نفسه يمكِّن من التفاعل على نحو كاف مع بقية الدول الأعضاء في الجلسات الرسمية.

وفي ذلك الصدد، يعتقد وفدي أيضا أن قائمة الأشكال الممكنة للجلسات الوارد في مرفق الوثيقة (S/2006/507) تعطي المجلس قدرا كافيا من المرونة لتمكينه من اختيار أفضل شكل ممكن، وهذا يتوقف على المسألة التي يجرى النظر فيها. مرة أخرى، انطلاقا من روح المادة ٤٨، ينبغي أن تكون الجلسات الرسمية علنية قدر الإمكان.

ويود وفدي أن يذكر بأن المشاورات ينبغي أن تظل على حالها: أي مشاورات غير رسمية تمهيدا للإعداد للقرارات والمفاوضات. ولا نعتقد انه سيكون من المستصوب تنظيمها أكثر من ذلك. فعلى النقيض من ذلك، يجب أن تظل غير رسمية وتفاعلية تمشيا مع الغاية ولا تهدف إلى أن تحل محل جوهر الجلسات الرسمية.

أما فيما يتعلق بموضوع الشفافية، فيود وفدي أن يستذكر التقدم الكبير الذي تم التشديد عليه في الورقة المفاهيمية التي تُوصل إليها بفضل توزيع برنامج العمل والإعلانات عن الاجتماعات من خلال وسائل الاتصال الحديثة. إن توجيه مذكرات معلوماتية بشكل مباشر إلى الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من رئيس المجلس ورؤساء الهيئات الفرعية يعد أمرا مفيدا إلى حد كبير في هذا المجال.

ومن الأمور المهمة أكثر مما قد تبدو للمرء، وينبغي النظر فيها بمزيد من التعمق، هي طريقة إدراج أو حذف البنود في قائمة القضايا قيد نظر المجلس. إن الأسلوب المتبع حاليا لحذف البنود التي لم تعد قيد نظر المجلس من القائمة يمثل أسلوبا تقييديا ويعتمد جانب التخصيص الذي يجعل من الصعب إضافة بنود جديدة. وبالتالي، فإن قائمة البنود ليست دقيقة دائما كما ينبغي في ما يتعلق بجوهر مداولات المجلس، حيث أنها إما تتضمن بنودا متقادمة أو لا تشير بالتحديد إلى

بنود أخرى. وأعتقد أننا بحاجة إلى أسلوب أكثر مرونة لإدارة قائمة البنود لجعلها مصدرا أفضل للمعلومات عن القضايا التي هي قيد نظر المجلس.

وبالنسبة إلى مسألة التفاعل مع جميع الدول الأعضاء، فإن الورقة المفاهيمية تشير بحق إلى أهمية المشاورات مع الدول الأعضاء غير الأعضاء في مجلس الأمن والتي لها علاقة مباشرة، أو تتأثر بشكل محدد أثناء قيام المجلس بإعداد وصياغة القرارات. وسيكون مفيدا للغاية وضع التدابير التي تمكن تلك الدول وممثلي المنظمات الإقليمية من المشاركة الفعالة في الاجتماعات الرسمية للمجلس. ويعتقد وفد بلدي أنه لا بد من حسن استخدام طرائق إجرائية ممكنة لتعزيز التفاعل في اجتماعاتنا.

وفي الختام، فإن وفد بلدي يثني على السفير أرياس للطريقة التي يرأس فيها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ففي ظل رئاسته، اضطلع الفريق بعمل مفيد بشأن قائمة القضايا قيد نظر المجلس. وقد وافق الفريق العامل على اقتراح السفير أرياس بوجوب مواصلة العمل بشأن هذه المسألة، بالإضافة إلى ثلاث قضايا أخرى تقع في صميم مناقشة اليوم: صيغ الجلسات وتنفيذ الفقرة ٢٦ من الوثيقة S/2006/507 بشأن تعزيز الشفافية في الجلسات العلنية والفقرة ٣٥ بشأن مختلف الخيارات المتعلقة بصيغ الجلسات، ومشاركة أعضاء المجلس في مختلف مراحل اتخاذ القرارات والمفاوضات، بما في ذلك مشاركتهم في عمل الهيئات الفرعية، ودور رئيس المجلس ورؤساء الهيئات الفرعية بشأن العضوية عموما، والوثائق والإجراءات.

إننا نرى أن برنامج العمل المعتمد من جانب الفريق العامل من شأنه أن يمكنه من الانخراط في التفكير في الأساليب والإجراءات بغية رفع توصيات إلى المجلس قبل نهاية العام. وربما سيكون ذلك إحدى النتائج المنبثقة عن مناقشات اليوم.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة لتبادل الآراء مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة حول تنفيذ التدابير الواردة في مرفق الوثيقة S/2006/507، الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. إن المجلس يأخذ على محمل الجد ولايته بموجب الميثاق الواردة في المادة ٣٠ التي تنص على أن يقوم المجلس باعتماد نظامه الداخلي، وهو يولي القدر نفسه من الجدية لأهمية إبلاغ أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، وهم شركاؤنا في صون السلم والأمن الدوليين، بأعمال المجلس ومشاركتهم فيها على النحو المناسب.

وطوال ما يزيد على عقد من الزمان، تواصلت الجهود النشطة في مجلس الأمن لتأمين توافر المعلومات عن أعمال المجلس لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وساعد على تيسير هذه العملية زيادة استخدام مواقع الشبكة العالمية.

وساهم أعضاء المجلس المنتخبون مساهمة كبيرة في هذا الجهد، لا سيما من خلال مشاركتهم الفعالة في عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وقد أيد جميع أعضاء المجلس الجهود المبذولة لتعزيز الكفاءة والشفافية في عمل المجلس. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، أعرب الأعضاء عن التزامهم بتنفيذ التدابير الموضوعة لهذه الغاية.

وظل مجلس الأمن يصدر سلسلة لا تنقطع من المذكرات الرامية إلى إزالة الغموض في ممارسات وإجراءات المجلس. ويجري نشر تلك المذكرات بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة وإدراجها في تقرير مجلس الأمن للعام الذي تصدر فيه. وترد أغلبية تلك المذكرات في الفهرس المواضيعي الذي نشر في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وهي تغطي جملة واسعة

من المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك جدول الأعمال والتقرير السنوي والإحاطات الإعلامية والوثائق والجلسات والصيغ. وترد أهم أجزاء تلك المذكرات في قائمة موجزة وسهلة الاستعمال في مرفق الوثيقة S/2006/507.

إن مناقشة اليوم تعطي المجلس فرصة للقاء المستفيدين من تلك القائمة لكي يستمع منهم بشكل مباشر عما إذا كان التطبيق العملي للأمور المستحدثة المدرجة في مرفق الوثيقة S/2006/507 قد سهل عليهم متابعة أعمال المجلس. وهو بمثابة استقصاء لرأي المستهلك يعطي الدول الأعضاء فرصة لإبداء آرائهم بشأن التنفيذ.

وفي الوقت نفسه، ما زال تقبّل التدابير التي اتخذها المجلس يبعث على خيبة الأمل. وكنا نأمل أن توفر الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس المجلس معلومات مباشرة إلى الدول الأعضاء، ولكن الحضور ظل ضعيفا. وبالمثل، على الرغم من لجوء المجلس المتعاظم إلى عقد الجلسات العلنية، فإن قاعة المجلس غالبا ما تكون نصف فارغة. كما أن تحديد صيغ الجلسات المستخدمة في المجلس – المصممة لمساعدة الدول الأعضاء الأخرى على فهم طبيعة وغرض الجلسات المقررة لتبادل الآراء – لم يشجع الإقبال على المشاركة. وفي أيار/مايو، حينما قدم رؤساء لجان المجلس إحاطات إعلامية عن أنشطة مكافحة الإرهاب، وهو موضوع يهم جميع الدول الأعضاء بكل تأكيد، فإن أقل من ١٠ أعضاء من الدول غير الأعضاء في المجلس شاركت في المناقشة.

إننا نأمل أن يحرص الأعضاء عموما على الاستفادة بشكل أفضل من إجراءات التحسين التي أدخلت حتى الآن على أساليب عمل المجلس، ونحن نعتزم الاستماع بعناية إلى التعليقات البناءة من أجل تقييم فعالية الممارسات والتدابير المتخذة من جانب المجلس لتعزيز الكفاءة والشفافية. وتلك المعلومات ستستنير بها جهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في المستقبل.

السيد لي لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة للمجلس. وأشكر الأمين العام على مشاركته وعلى بيانه.

لقد دعا وفد بلدي بقوة إلى عقد مناقشة مفتوحة توفر فرصة لجميع الدول الأعضاء المعنية في الأمم المتحدة لتشاطر تقييمها للتقدم المحرز في تنفيذ المذكرة الرئاسية المتضمنة في الوثيقة S/2006/507، الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٦؛ وللمساهمة في تقديم الأفكار بشأن تنفيذها بشكل أكثر فعالية.

إننا نتفق مع الآراء المتضمنة في البيان الذي سيدلي به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والتي تشدد على أن إصلاح مجلس الأمن لا ينبغي أن يقتصر على مسألة التمثيل العادل وتوسيع عضوية المجلس، بل ينبغي أيضا أن يتناول القضايا الموضوعية المتعلقة بجدول أعمال المجلس وأساليب عمله وعملية اتخاذ القرارات فيه. كما نتفق مع رأي حركة عدم الانحياز بأن الشفافية والانفتاح والاتساق أمور تمثل عناصر أساسية ينبغي أن يحترمها المجلس.

لقد تحول المجلس من هيئة كانت تعقد جلسات قليلة في الشهر، إلى مجلس عقد ٢١٩ جلسة رسمية و ١٧٧ جلسة مشاورات بمشاركة جميع الأعضاء في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨. ونحن نشيد بالفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكذلك بالأمانة العامة، على الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ التدابير المتفق عليها عبر مذكرة تموز/يوليه ٢٠٠٦ بغية تعزيز كفاءة عمل المجلس. والتطورات الإيجابية بصدد هذه الغاية تبعث على التفاؤل، ولا سيما تنامي الاتجاه نحو

الشفافية، والعدد الكبير غير المسبوق للجلسات العلنية التي يعقدها المجلس، والمشاركة المكثفة أكثر من أي وقت مضى من جانب الدول غير الأعضاء في أعمال المجلس.

وفي ما يتعلق بالالتزام الوارد في الفقرة ٢٩ من مذكرة تموز/يوليه ٢٠٠٦، وخلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام، كانت البلدان المعنية البادئة في الإدلاء ببياناتها في ٢٥ جلسة من بين ٣٤ جلسة عقدها المجلس بحضور تلك البلدان. كما نقدر جهود جميع أعضاء المجلس لتكثيف التشاور مع أعضاء الأمم المتحدة عموما، وخاصة الدول الأعضاء المعنية، والبلدان المجاورة لها والمنظمات الإقليمية ومجموعات الأصدقاء. ومن أجل تعزيز عمل المجلس في هذا الاتجاه، ومع تأييدنا لكل توصيات حركة عدم الانحياز المتضمنة في البيان المذكور سابقا، أود التأكيد على أهمية التدابير التالية.

أولا، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للمشاورات العادية التي يجريها المجلس مع الأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية. وثمة ممارسات نعتبرها مفيدة مثل الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الرئيس لجميع المعنيين ولوسائط الإعلام، والمشاورات التي تجريها الرئاسة في تموز/يوليه لا مع أعضاء المجلس فحسب، وإنما أيضا مع العضوية العامة للأمم المتحدة، في عملية إعداد التقرير السنوي عن أعمال المجلس المطلوب تقديمه إلى الجمعية العامة، وإننا نعتقد بأن تلك الممارسات يجب أن تصبح روتينية.

ثانيا، ينبغي السماح للدول الأعضاء بطرح وجهات نظرها – في الحقيقة، ينبغي دعوتها – قبل اتخاذ المجلس إجراءات تتعلق بها. وهذا من شأنه جعل قرارات المجلس مقبولة على أساس أنها شرعية وعادلة بقدر أكبر فتستأثر، بالتالي، بتعاون الدول الأعضاء في عملية تنفيذها.

ثالثا، ينبغي عقد مناقشات مفتوحة أكثر، مثل المناقشة التي نجريها اليوم، لإتاحة فرص أكثر أمام العضوية العامة للأمم المتحدة للإعراب عن وجهات نظرها بشأن المسائل ذات الصلة. وتجنبا لإساءة الاستخدام في ذلك الصدد، ودرءا للانطباع بالكيل بمكيالين في دعم أي دولة عضو لهذا التدبير، فإنه يجب أن يكون مصحوبا بجهود لتفادي انخراط المجلس في مسائل لا تقع في نطاق ولايته، التي هي صون السلم والأمن الدوليين. وإن الشفافية لا يجوز الترويج لها على حساب جعل عمل المجلس يتداخل مع عمل الهيئات الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنمائية والوكالات الأخرى، بما يضعف التنسيق فيما بينها.

رابعا، اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق في معالجة مسائل لا تشكل، بطبيعتها، تهديدا للسلام والأمن الدوليين، يجب تجنبه، تلافيا لخلق جو من المجابهة ونشوء حالات لا يستطيع المجلس أن يتكلم فيها بصوت واحد، وكذلك الحالات التي تقود إلى إمكانية استخدام حق النقض. إن وفدي ووفود أغلبية الدول الأعضاء تؤمن بأن استخدام حق النقض ينبغي أن يكون مقصورا، ريثما يتم إلغاؤه، على المسائل الملائمة حقا للنظر فيها بموجب الفصل السابع.

لقد سعت فييت نام، كعضو مسؤول غير دائم في مجلس الأمن، إلى بذل قصارى جهدها للمساهمة في تحسين أساليب عمل المجلس، خدمة لمصلحة عضوية الأمم المتحدة قاطبة ومصلحة السلم والأمن الدوليين. وفي اضطلاعنا بمهمتنا كرئيس للمجلس في الشهر الماضي اهتدينا بالحرص على الأمور السالفة الذكر. وإننا نتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين بصورة عامة لبلوغ تلك الغاية.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشكركم ووفدكم على عقد هذه المناقشة العلنية عن موضوع ذي أهمية خاصة لوفدي. وإننا لواثقون بأنكم، بفضل تفانيكم وقيادتكم، ستكفلون أن مداولاتنا تتمخض اليوم عن نتائج ملموسة تؤدي إلى تحقيق الفائدة القصوى من عمل المجلس. كما ننوه بحضور الأمين العام هذه المناقشة، مما يؤكد التزام المنظمة بالنهوض بفعالية وكفاءة مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشيد بجهود مجموعة الدول الصغيرة الخمس، لا سيما السفير أوربينا ووفد كوستاريكا، ترويجا لهذه المناقشة.

أساليب عمل مجلس الأمن ليست غاية في حد ذاتها وإنما واحدة من الطرق التي تكفل وفاء المجلس، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، بالواجبات والمسؤوليات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة.

وقبل طرح ملاحظات محددة قليلة نرى أننا يجب أن نبين أن مجلس الأمن، بما أنه جهاز محدود العضوية، فإنه سيشكو دائما من مشكلة التمثيل. والأنكى من ذلك أنه أصبح مقبولا بصورة عامة أن المجلس عاد لا يعبر عن الواقع الاجتماعي – السياسي الحالي. وهذا النقص في التمثيل يعني أن أساليب عمل المجلس يجب أن توجه نحو أمور منها التعويض عن ذلك النقص بأكبر قدر ممكن.

من ذلك المنظور سنقوم، فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)، بتحليل عدد من المواضيع المطروحة في ورقة الرئيس المفاهيمية الحالية (S/2008/528)، التي نعتقد أنها تكتسي أهمية خاصة.

فيما يتعلق بعقد اجتماعات المجلس، من المهم ملاحظة أن المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت تنص على أن مجلس الأمن ينبغي أن يعقد اجتماعات علنية إلا عندما يقرر خلاف ذلك. ومن رأي بنما أنه ما لم تكن هناك أسباب هامة تبرر العكس، فإن الدول الأعضاء كافة ينبغي السماح لها بالاشتراك في اجتماعات المجلس. وذلك بحد ذاته سيساهم مساهمة كبيرة في شفافية عمل المجلس وتفاعله مع الدول الأعضاء وبالتالي في زيادة فعاليته. ومن الحيوي بالمثل أن يجري تعميم تقارير الأمانة العامة في الوقت المناسب على جميع الدول الأعضاء.

علاوة على ذلك تعتمد فعالية المجلس على ملاءمة قراراته وعلى تنفيذها السليم. ومما يتسم بأهمية خاصة في ذلك أن يتخذ المجلس قراراته بعد أن يصبح مطلعا على الأوضاع ذات الصلة وعواقبها. وبغية الحصول على ذلك المستوى من الفهم من الضروري معرفة وتفهم وجهات نظر كل بلد بلا استثناء يمكن أن يكون لقرارات المجلس تأثير عليه. ومشاورات المجلس تلك ينبغي توسيعها للسماح بمشاركة أعظم في مداولات المجلس من قبل أشخاص أو جماعات غير الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك ينبغي لهذه المشاورات أن تُعقد كلما اقتضت الحاجة. وينبغي على وجه التحديد أن تعقد قبل وقت طويل من اتخاذ المجلس قراراته حتى تعود تلك المشاورات بالفائدة المرجوة على القرارات.

وفي ذلك السياق يجدر بالذكر أن اعتماد الآلية المعروفة بصيغة أريا في الاجتماعات كان خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية تحسين شفافية عمل المجلس. وصيغة أريا يجب الآن إضفاء الطابع الرسمي عليها بهدف تحقيق مشاركة أكبر. وذلك المبدأ ينطبق على المجلس وعلى هيئاته الفرعية على السواء. وفي ذلك السياق تود بنما أن تؤكد من جديد دعمها للممارسة التي يتبعها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح بدعوة البلدان المتأثرة بقراراته إلى حضور اجتماعاته، كنموذج تقتدي به كل الهيئات الفرعية لمجلس

الأمن. وإننا نؤمن بأن تلك الممارسة تتسم بأهمية خاصة للجنة مكافحة الإرهاب كهيئة فرعية.

أخيرا، تود بنما أن تكرر أن المناقشات المواضيعية التي ينظمها مجلس الأمن يجب أن تهدف بالدرجة الأولى إلى مناقشة المسائل المعروضة على مجلس الأمن وموافاة المجلس بالمعلومات عن مواقف الدول الأعضاء في ذلك المضمار، وأن لا تصبح أداة تستغلها الدول الأعضاء للإعراب عن وجهات نظرها بشأن المسائل العامة. فثمة محافل أخرى أنسب لذلك الغرض، لا سيما الجمعية العامة.

ختاما، أود أن أكرر موقفنا بأن أساليب عمل مجلس الأمن ليست غاية في حد ذاتها، وإنما إحدى الطرق التي تكفل تمكين المجلس من الاضطلاع بالواجبات والمسؤوليات المناطة به بموجب الميثاق.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن الترحيب بحضور الأمين العام، مما يدلل على اهتمامه بإعلاء شأن المنظمة بأسرها وتقويتها.

أود أن أشكر الوفد البلجيكي وأن أشكركم شخصيا، السيد الرئيس، على موافقتكم على الطلب الذي تقدمت به قبل شهرين وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وليختنشتاين ووفد بلادي، بعقد مناقشة مفتوحة حول تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) المقدمة في عام ٢٠٠٦.

وكما يعرف أعضاء المجلس جيدا، لم يكن التوصل إلى اتفاق لإجراء هذه المناقشة أمرا سهلا. والفكرة المتمثلة في أن أساليب عمل مجلس الأمن حكر على أعضائه هي حجر عثرة كان يصعب دائما التغلب عليها.

إن كوستاريكا تتكلم اليوم، ولا غرابة في ذلك، بوصفها عضوا في الجمعية العامة. فهذا هو مركزنا الدائم الوحيد، الذي تسترشد به وجهة نظرنا ومصالحنا والتي لا يمكن أن تكون مختلفة عن مصالح المنظمة عند النظر إليها في مجملها.

إن المبدأ المنصوص عليه في المادة ٢٤ من الميثاق، والذي تقر بموجبه الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن الأعضاء؛ يبدو أنه طريق ذو اتجاه واحد. يجب على الدول الأعضاء أن تدرك أن المجلس يعمل بالنيابة عنها، ولكن المجلس لا يدرك في كثير من الأحيان أنه يعمل بالنيابة عن تلك الدول الأعضاء. وهذا التصور، الذي بموجبه يكون المجلس جهازا مستقلا عن أعضاء الأمم المتحدة، يجب أن يذعن لحقائق عصرنا الثابتة. إننا نعيش في عصر أُرسيت فيه شفافية عمليات صنع القرار ومساءلة الممثلين أمام من يمثلونهم باعتبارهما مبدأين راسخين في جميع المنظمات، بغض النظر عن طبيعتها.

لنكون واضحين، لا أحد يحاول اتخاذ قرارات تقع، نظرا لطبيعتها، ضمن اختصاص مجلس الأمن ولا أحد يتوقع حدوث ثورة في أساليب عمل المجلس. إن مجموعة هامة من الدول الأعضاء، كما يرد في الطلبات التي تلقاها الرئيس، تطمح ببساطة إلى جعل المجلس ينصت إلى تقييماتها للطريقة التي ينفذ بها مهامه وإلى الاقتراحات التي قد تحسن كثيرا فعالية قرارات المجلس وشرعيتها.

ويبدو أن موقف بعض أعضاء المجلس، الذين يبدون مترددين في القيام في مناقشة مفتوحة ببحث أساليب عمل المجلس، يدل على أن هناك ضرورة لإحداث أكثر من مجرد التغيير في قواعد المجلس – يجب أن يكون هناك تغيير في موقف المجلس. وهذا هو ما أظهرته لنا الأشهر القليلة الماضية منذ أن أصبحنا عضوا في المجلس. يبدو أن الثقافة التي رسخت هنا في السنوات القليلة الماضية قد شجعت على وحدة هذا الجهاز باعتبارها غاية في حد ذاتها، وهو

ما لم يكن الحال دائما. ولا ينبغي ذكر تنوع المصالح بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين، ولا ينبغي أكثر من ذلك ذكر إمكانية توضيح المسائل الإجرائية أو البت في شكل الجلسة من خلال إجراء تصويت على ذلك. ولكن من بين جميع القواعد الثقافية للمجلس، فإن الأكثر منها ضررا هو موقف الإقصاء فيما يتعلق بالغالبية العظمى من الدول الأعضاء، والتي يشكل وجودها في المجلس أمرا نادرا جدا، هذا إذا كان لها وجود من الأصل.

إن مذكرة الرئيس لعام ٢٠٠٦ هي مَعلم هام في تاريخ مجلس الأمن. وهذه هي اللحظة المناسبة للإعراب عن التقدير للعمل الذي قام به الممثل السابق لليابان، السفير كيتزو أوشيما، وكذلك السفيران بيتر بوريان ممثل سلوفاكيا وريكاردو أرياس ممثل بنما، الذي خلف السيد أوشيما في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ومن المؤكد أن هذه المذكرة تمثل البلورة لعملية كانت جارية لمدة الخمسة عشر عاما السابقة. ولقد حللت هذه المذكرة وحسمت، من الناحية النظرية على الأقل، الكثير من شواغل أعضاء هذه المنظمة. ومع ذلك فإن الفحص الدوري لممارسات المجلس يتيح الاستنتاج بأن التحدي المتمثل في التنفيذ المتسق للاتفاقات والقواعد المعتمدة ما زال قائما.

وعلى الرغم من القرارات التي تم اتخاذها، تعتقد كوستاريكا أنه ينبغي لهذا المجلس أن يكون أكثر اهتماما بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها من لديهم مصلحة مشروعة أو من سيتأثرون مباشرةً بقرارات المجلس. ورغم الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الاتجاه، تكشف ممارسات المجلس عن أوجه قصور هامة.

وينبغي أن تكون كثرة استعمال الآليات غير الرسمية هي الممارسة المعتادة قبل التوصل إلى اتفاقات في المجلس. وعملية صنع القرار التي لا تتضمن اتصالا شفافا ومباشرا للمجلس، برمته، مع الأطراف المعنية لا يمكن اعتبارها عملية شرعية.

والموضوع الآخر الذي يستحق مزيدا من الاهتمام هو الجانب العلني لإجراءات المجلس. ورغم صحة إحراز تقدم في عدد الجلسات العامة بالمقارنة مع السنوات الأخرى، نحن لا نزال بعيدين عن روح القاعدة، والتي تنص على أن كل جلسة للمجلس هي جلسة علنية كقاعدة عامة، ما لم يتقرر صراحة خلاف ذلك.

إننا ندرك أن هناك حالات تتطلب التكتم، غير أننا نختلف مع الممارسة التي عكست بالفعل نص هذه القاعدة. وصحيح أيضا أن الجلسات العامة تتطلب قدرا أكبر من الإعداد وتستلزم قدرا أكبر من المسؤولية منا جميعا. ولكن لا يبرر أي من هذا عدم الامتثال لحكم اعتمده المجلس وتطالب بالامتثال له شريحة كبيرة من أعضاء المنظمة.

وعند النظر في الأشكال الستة للجلسات في الفقرة ٣٥ من مذكرة الرئيس، فإن أربعة منها تضمن قدراً أكبر من قدرة الوصول للبلدان التي ليست أعضاء في مجلس الأمن. ومن واجب الأمانة العامة أن تسهل تطبيق هذه القاعدة الحالية، التي تفضل الشفافية والمساءلة، وذلك من خلال تقديم أشكال علنية لجميع الجلسات باعتبارها خيارا أوليا في برنامج العمل المقترح، والذي تعده كل رئاسة للمجلس. والأمر متروك لأعضاء المجلس حتى يتناقشوا وحتى يقنعوا الآخرين فيما يتعلق باستخدام الشكل السري على أساس استثنائي.

وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٢٧ من المذكرة، لن أستفيض كثيرا في التكلم عن هذا الموضوع، ولكن قبل أن أختتم بياني أود أن أؤكد من جديد المسؤولية المشتركة لجميع أعضاء المنظمة، سواء كانوا أعضاء في مجلس الأمن

أم لا، عن الإسهام في التنفيذ الصحيح لجميع الاتفاقات المعنية بأساليب عمل المجلس.

وكثيرا ما نشهد عدم الاهتمام لدى عدد كبير من أعضاء المنظمة بأعمال المجلس، وعدم انتباههم إلى المعلومات المتاحة وقلة استفادتهم من الفرص المتوفرة. يجب اغتنام هذه الفرص، ولا بد من ممارسة هذه الحقوق ويتعين الاضطلاع بهذه المسؤولية.

لقد دافعنا، وبشكل مجرد، عن فتح القنوات للمشاركة قبل اتخاذ القرارات. ونحن مستعدون لأن نفعل ذلك بشكل ملموس ووفقا لطلبات صريحة من الأطراف المهتمة. ليست كل أبواب المجلس مغلقة، ونحن مستعدون للعمل على فتحها أكثر وأكثر. ولكن لن تظل هذه الأبواب مفتوحة إلا إذا تم إبداء الاهتمام باستخدامها. وقد تكلمنا من قبل عن ضرورة التغيير في الثقافة السائدة أكثر من تغيير القواعد. وهذا التغيير في الثقافة السائدة يشملنا جميعا، المجلس والأمانة العامة وكل دولة من الدول الأعضاء.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن إجراء هذه المناقشة، التي هي إنجاز هام، يجب أن يكون ممارسة مسؤولة وبناءة. كما أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه يجب علينا جميعا، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن نضع في اعتبارنا أن في كل ممارسة للمساءلة، وبحكم طبيعتها، تكمن عناصر الانتقاد، وهو ما يجب أن لا يقلق أحدا. إن ثمن النقد البناء والمفيد هو إمكانية إساءة استغلال هذه الفرص، وهذا هو ثمن بسيط يجب دفعه للمكاسب التي تُستمد من النقد الصريح والبناء.

وإذا كان يمكننا أن نتشاطر هذه الروح – أي روح الانفتاح على الحوار والنقد البناء والاقتراحات المبتكرة – ينبغي أن نتفق على أنه ليس من الضروري، وليس من الممكن، أن نُضطر إلى الانتظار ١٤ عاما أخرى حتى تُتاح فرصة أخرى لمناقشة المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس مع جميع الدول الأعضاء. إننا ندعو إلى إجراء مناقشات دورية وعلنية بشأن هذه المسائل كل سنتين، وذلك حتى يتسنى لكل عضو منتخب أن ينال فرصة واحدة على الأقل، خلال فترة عضويته في المجلس، لمناقشة أساليب عمل هذا الجهاز. ونحن اليوم على ثقة بأن هذا التبادل سيثري المناقشات التي تشكل صلب نشاط الفريق العامل المعني بالوثائق وذلك من أجل التوصل إلى اتخاذ قرارات، ونحن سنعمل على تحقيق ذلك.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نرحب بمشاركة الأمين العام في مناقشتنا اليوم. كما يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي ستدلي به كوبا باسم حركة عدم الانحياز، وهو بيان يبذل جهدا كبيرا للإشارة إلى أساليب العمل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار خلال هذه المناقشة.

لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن ولاية صون الأمن والسلام الدوليين وخوله باتخاذ قرارات ملزمة للدول ذات السيادة. والميثاق إذ يفعل ذلك، فإنه يعطي للمجلس أثرا بعيد المدى على حياة الكثير من الناس في العالم.

لهذا السبب، نرحب بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن على النحو الوارد في الوثيقة (S/2006/507). ولئن كانت تدابير متواضعة، فإنها تبقى تشكل خطوات مفيدة نحو تحسين عمل المجلس وتمثل جهداً يرمي إلى محاولة تعزيز كفاءة وشفافية عمل المجلس. ويكمن التحدي في أن تنفذ هذه التدابير تنفيذا كاملا وأن تصبح دائمة لكي يتسنى التنبؤ بما يقوم به مجلس الأمن.

وفي السنوات الأخيرة، اعتمد مجلس الأمن تدابير مختلفة ترمي إلى تحسين أساليب عمله. ومع ذلك، فما دام النظام الداخلي للمجلس مؤقتا، ستبدو تلك التغييرات دائماً

غير كافية. وحتى لو تم إدخال تحسينات جذرية على أساليب العمل بما يتماشى مع جميع الاقتراحات التي قدمت لغاية الآن، فستبقى المشكلة الرئيسية، أي أنه على مدى السنوات الستين الماضية شهد المجلس تضعضعا تدريجيا لمصداقيته وسلطته. فقد أصبحت صفته التمثيلية تواجه تحديا أكبر في خضم معالجته لمواضيع تخرج عن الرؤية التي توقعها المؤسسون للأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ونرى أنه لا بد من إصلاح مجلس الأمن لكي يعالج الزيادة في عدد أعضائه والتحسينات في أساليب عمله على السواء. وأي شيء أقل من ذلك سيكون إخفاءً للعيوب في الأسس التي أنشئ عليها هذا الجهاز قبل أكثر من ستين سنة.

وفي العقود الماضية، سعى الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن إلى استخدام المجلس للمضي قدماً في مسائل تصبّ في مصالحهم. كما جرى في عدة مرات أن طرحت قرارات المجلس للبت فيها بحيث لم يعط كامل أعضائه الفرصة لإجراء مناقشة مفيدة أو لم يعطوا إلا فرصة قليلة. وما فتئنا دائما نواجه المتاعب لأن مسائل مثل كوسوفو والصحراء الغربية وعدم الانتشار وحتى جورجيا ينظر إليها على أنها تهم على الأقل بعض أعضاء المجلس،ويجري استبعاد مسائل أخرى. وبخصوص قضية الشرق الأوسط، فالناس في جميع أنحاء العالم يعرفون حق المعرفة أن المجلس لا يزال عاجزا عن محاولة معالجة مأساة الشعب الفلسطيني بعد مرور أربعين سنة على الاحتلال غير الشرعي لأرضهم.

وتزداد هذه المشكلة تعقيدا عندما يعالج المجلس مسائل تتعلق بمجموعات الأصدقاء أو جماعات الاتصال التي تعوّل على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خارج المجلس. وعادة ما تكون هذه المجموعات الصغيرة إما مُهيمَن عليها من البلدان المتقدمة النمو أو أنها تتكون منها بأكملها. وهي تعمل دائما بسرية وتسعى إلى فرض وجهة نظرها على بقية أعضاء مجلس الأمن بصياغة القرارات التي من المتوقع أن يقرها المجلس بعد ذلك دون مزيد من المناقشة. وبالنسبة إلى جنوب أفريقيا، ونظراً لرغبتنا في الشفافية والشمولية السياسية، فإن المجموعات الصغيرة تمثل مشكلة كبيرة.

ومع ذلك، نحن بالفعل نؤيد الابتكارات التي تنطوي على مجموعات الأصدقاء وجماعات الاتصال بوصفها أدوات مفيدة يستخدمها المجلس للتواصل والتشاور مع دائرة أوسع من الدول الأعضاء. ومع ذلك، فابتكارات الاتصال هذه لن تكون مجدية، إلا إذا كمّلت عمل المجلس بطريقة منفتحة ومسؤولة وشفافة.

وفي مناسبات عديدة، تم توجيه الانتقاد إلى المجلس لميله نحو النيل من مجالات مسؤوليات مناطة بأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان، وهو بذلك يوهن الأمم المتحدة ككل ويعرّض جدول أعمال المجلس للتلاعب وتعزيز جداول الأعمال الثنائية. وبوسع المجلس أن يجتث تضعضع مصداقيته ويتجاوز الانقسامات والمصالح الوطنية لأعضائه من خلال اضطلاعه على نحو موحّد بولايته المستندة إلى الميثاق التي تقضي بصون السلام والأمن الدوليين.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى مجلس أمن يمتاز بالطابع التمثيلي ويعمل بطريقة فعّالة ويمكن التنبؤ بها. وحقيقة أن المجلس عمل دائما بنظام داخلي مؤقت أمر محوري لهذه المناقشة. ومما لا يساعد أيضا أنه عندما أنشئ المجلس كانت عضوية الأمم المتحدة ككل تتكون من ٥١ بلدا – وهو عدد يبلغ الآن أربعة أضعاف تقريبا – وأنه لم تجرِ زيادة عدد أعضائه سوى مرة واحدة منذ إنشائه – قبل أكثر من أربعين سنة. ومرة أخرى، ما لم يصبح للمجلس طابع تمثيلي كامل ويمكن أن يعمل بطريقة من السهل فهمها، فإن مصداقيته وشرعيته وحتى أساليب عمله ستبقى دائما تواجه التحدي.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم وأشكر وفد بلدكم على تنظيم جلسة المجلس اليوم بشأن أساليب عمله. ونحن نرى أن إجراء حوار بشأن هذه المسائل الهامة يستدعي نهجا متوازنا واحترافيا ونهجا لا يُسيّس موضوع البند قيد المناقشة.

تحبذ روسيا، بوصفها عضوا دائما في المجلس، زيادة فعالية أعمال المجلس، مع المحافظة على السرعة، ومع توازن معقول بين الفعالية والسرعة في أعماله. ولن ننسى أن الأمر الهام هو أن نبني قدرة المجلس لينهض بصلاحياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين.

وتكمن مسائل تعزيز أساليب عمل المجلس في السلطة التي يختص بها وحده. ولا بد من أن ينظر في هذه المسائل داخل الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى. فالعمل في هذا المجال ليس علنياً، ومع ذلك ينبغي له أن يجري بناءً على أسس مخطط لها ومن خلال تفاعل عقلاني وبنّاء مع جميع الوفود المهتمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي السنوات الأخيرة، تم إحراز تقدم هام في مجال زيادة انفتاح أعمال المجلس، والدليل على ذلك الممارسات المنتظمة المتمثلة في عقد جلسات علنية ودعوة الأطراف المهتمة إليها وتقديم رئيس المجلس إحاطات إعلامية للأعضاء في الأمم المتحدة والتشاور مع طائفة عريضة من المشاركين الدوليين.

إن زيادة نوعية تفاعلها مع بقية الأعضاء في المنظمة فيما يتصل بالقضايا التي تقع ضمن اختصاص المجلس عنصر رئيسي في تحسين أساليب عمل المجلس. والممارسة الحالية لدينا تتمثل في وضع الطرق والوسائل التي تكفل الاضطلاع بالحوار بين المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين. ولكن مما لاشك فيه في هذا الصدد أننا بالعمل سوية يمكننا أن نركز على إيجاد طرق إضافية لتحسينها.

ونؤيد زيادة تعزيز ممارسة عقد مشاورات فعالة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام لكفالة تمكن تلك البلدان من المشاركة في المرحلة الأولى من التخطيط لهذه العمليات. وللقيام بذلك يجب الاستفادة من الإجراءات الحالية بالكامل، كما اعتمد المجلس في السابق قرارات في هذا المجال. وهذه المسألة ذات شقين. فمن المهم للمجلس أن يتلقى أكمل تقييم ممكن للبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة. ونعتقد أن البلدان المساهمة بقوات سوف تشارك بصورة أنشط مع الأعضاء خلال جلسات المجلس.

ونعتقد أن زيادة الشفافية في عمل المجلس يمكن أن تستفيد من المبادرة الروسية بشأن إعادة تنشيط لجنة الأركان العسكرية لكفالة توفر المستوى الهام للخبرة العسكرية في الوقت الذي يعمل فيه المجلس على تطوير جوانب عسكرية لعمليات حفظ السلام. وقد آن الأوان للهيئة لأن تعمل بكامل عضوية المجلس. ونعتقد أن تنفيذ هذا الاقتراح ينبغي أن يكون موضع اهتمام الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس. وفي ظل الأحكام الراهنة للميثاق هناك فرصة للمشاركة البناءة في عمل اللجنة من جانب البلدان المهتمة والمساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

ونعتقد أن أي تحسين في أساليب عمل مجلس الأمن يجب أن يستمر على أساس منتظم داخل فريق العمل الذي أنشأه المجلس لذلك الغرض والذي يترأسه حاليا السفير أرياس. ونرحب بالتعاون البناء القائم في الهيئة. وهذا العمل ينبغي أن يتبع المهمة ذات الأولوية المتمثلة في العمل الفعال

والسريع من جانب المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفي امتثال صارم بميثاق الأمم المتحدة.

السير جون سوايرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الممثل الدائم لكوستاريكا لطلبه عقد مناقشة اليوم وأشكركم أنتم يا سيادة الرئيس على عقد الجلسة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على اهتمامه الذي أظهره في الجلسة.

ومما يحسن بصورة مستمرة من الطريقة التي نعمل بها الممارسة المتعلقة بالمنظمات الدولية. وغايتها الأساسية تكمن في قلب مبادرة رئيس الوزراء بشأن الإصلاح المؤسسي الدولي. وجميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، لديها مسؤولية لتكفل العمل بفعالية وشفافية. والآراء المعرب عنها هنا، بما فيها آراء الدول غير الأعضاء في المجلس سوف تضفي معلومات على العمل الجاري حاليا في المجلس بشأن أساليب عمله.

إن المملكة المتحدة قد قامت بدور كامل ونشط في صياغة مذكرة الرئيس S/2006/507 الصادرة في عام ٢٠٠٦ وتؤيد تأييدا كاملا تنفيذها. وهناك الكثير مما أنجز بالفعل. وأعضاء المجلس ملتزمون بعمل كل ما بوسعهم عمله من أجل تعزيز وتنفيذ التدابير التي اتفقنا عليها. فعلى سبيل المثال، خلال فترات رئاسة المملكة المتحدة للمجلس أعطينا أولوية لإشعار أعضاء المجلس مسبقا بعقد أي جلسة عن المواضيع الرئيسية التي يجرى بحثها للمساعدة في التركيز على المناقشة. كذلك قدمنا إحاطات لغير الأعضاء في المجلس في بداية ونهاية فترات رئاستنا ومباشرة عقب إجراء كل مناقشة للمجلس.

وخارج تلك الأوقات التي تولينا فيها الرئاسة، التمسنا وجهات نظر طائفة واسعة من المتحاورين بشأن قضايا قيد المناقشة من قبل المجلس، فعلى سبيل المثال، من خلال استخدام اجتماعات صيغة آريا. وخير مثال على ذلك ما قمنا به من عمل بشأن الصومال، حيث وفر اجتماع آريا في آذار/مارس فرصة للاستماع إلى وجهات نظر منظمات خارجية منخرطة في الصومال. وهذا غذى مباشرة عمل المجلس. وقد استضفنا إحدى مناقشات آريا بشأن العنف الجنسي في الصراعات، تلا ذلك مناقشة مفتوحة تحت رئاسة الولايات المتحدة في وقت لاحق من شهر حزيران/يونيه.

وهناك اتجاهات طيبة نحو المزيد من الشفافية في مجلس الأمن. والمجلس حاليا يحتاج إلى مزيد من الجلسات ولديه عدد أقل من المشاورات غير الرسمية بالمقارنة مع العام ٢٠٠٠ على سبيل المثال. ومناقشات المجلس بشأن تيمور – ليشتي في الأسبوع الماضي بينت مدى مرونتنا فيما يتعلق بشكل الجلسات. فقد أجرينا مناقشة رسمية ومشاورات مغلقة، مما مكن من مشاركة الأطراف المهتمة والمناقشة التفاعلية بين أعضاء المجلس والممثل الخاص للأمين العام. وستكون هناك دائما ضرورة لإجراء توازن بين الشفافية وحاجة المجلس لأن يكون قادرا على العمل بفعالية. وصحيح أن المجلس لا يزال يبحث عن طرق ليفتح أبواب عمله أمام الدول غير الأعضاء.

لقد بين المجلس أيضا درجة كبيرة من الاستعداد وتلقى المشورة من الهيئات ذات الخبرة. وتساعد لجان الخبراء في رصد الجزاءات، وتساعد اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب أنشأ المجلس هيئة دائمة للخبراء ترمي إلى رصد المعايير العالمية التي قررها المجلس. ولجنة بناء السلام قادرة على إنشاء مركز جديد للخبرات.

إن المجلس يعمل على نحو أكثر. فهناك أربعة وعشرين موضوعا جوهريا ناقشها المجلس في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وبعد عشر سنوات في الفترة ٢٠٠٦-

٢٠٠٧ تضاعف العدد إلى ٤٩ موضوعا. وأُنشئت اللجان المخصصة التي تتناول طائفة واسعة من القضايا الموضوعية مثل الأطفال في الصراعات المسلحة، الجزاءات وعمليات حفظ السلام. إن هذا النهج المواضيعي يغذي مباشرة قضايا معينة على مستوى القطر، وتوسيع نطاق المناقشة وإبراز الروابط بين مختلف القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس. كل ذلك يساعدنا في دورنا الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد زاد المجلس أيضا من تفاعله مع المنظمات الإقليمية. وقد استجبنا إلى طلبات وردت من البلدان الأفريقية لتعزيز علاقتنا مع الاتحاد الأفريقي وآليته للسلم والأمن. وهذا أدى إلى عقد لقاءات في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

كل هذه اتجاهات إيجابية ولكنها عملية مستمرة. أود أن أبين المجالات التالية التي يمكن أن يقوم بمزيد من العمل فيها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق وغير ذلك من المسائل الإجرائية تحت الرئاسة المقتدرة للسفير أرياس.

أولا، يمكن أن نعتبر أن ممارستنا لاستخدام المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس تستفيد منها أطراف النزاع غير الأعضاء في المنظمة بفضل النطاق الذي توفره تلك المادة.

ثانيا، يمكننا أن نبحث عن طرق أخرى لإبقاء جدول أعمال المجلس مستكملا ولا يحتاج إلى توضيح. وعنوان مناقشة اليوم مثال تقليدي على استعمال اللغة البيروقراطية بدلا من استعمال شيء يمكن للجميع فهمه بسهولة.

ثالثا، يمكن أن نتولى مسؤولية رئاسة المجلس لإدارة دفة عمل المجلس من دون تعقيدها وكفالة تنفيذ وتأييد معايير الفعالية والشفافية التي وردت في المذكرة الرئاسية الصادرة في عام ٢٠٠٦.

وهذه المجالات وغيرها من المجالات التي تبرز اليوم سوف يكون لها دور هام جدا في إثراء مناقشات الفريق العامل. ونتطلع قدما إلى المضي في ذلك في الفريق العامل وفي الوقت المناسب. وفي ختام كلمتي أود أن أكرر التزام المملكة المتحدة بضمان أن يكون المجلس شفافا وفعالا قدر الإمكان.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة وفدكم يا سيادة الرئيس على أخذ زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة بشأن مسألة هامة، ألا وهي أساليب عمل مجلس الأمن. وبالطبع فإن وفدي يقدر أيما تقدير حضور الأمين العام لجلستنا.

إن استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين الشفافية والفعالية في عمل مجلس الأمن، ومن ثم تعزيز التفاعل مع غير الأعضاء في المجلس مبادرة جديرة بالثناء، وتمكن من النظر أكثر في النداءات الموجهة من غير الأعضاء، وهي أيضا تمثل مساهمة هامة في الجهود الجارية لتحقيق إصلاح شامل في المجلس. وأساليب عمل المجلس التي هي محور عملنا تضفي أيضا الشرعية عليه وتضمن قدرا أكبر من تقبل قراراته. وفي ذلك الصدد، فإن وفدي إذ يؤيد البيان الذي أدلى به قبل هنيهة ممثل كوبا باسم بلدان حركة عدم الانحياز يود أن يبدي بعض التعليقات.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في تعزيز شفافية عمل مجلس الأمن، ولكن يجب بذل مزيد من الجهود لضمان أن تراعى على نحو أفضل الآراء التي تعبر عنها الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن، ولتأمين إبلاغها بالمعلومات على نحو أفضل. وهذا يعني، على وجه الخصوص، عقد مزيد من جلسات المناقشة المفتوحة، وكذلك عقد إحاطات إعلامية كلما كان ذلك ممكنا،

بتوجيه رؤساء الهيئات الفرعية والمبعوثين والممثلين الخاصين للأمين العام.

كما نعتقد أن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ينبغي أن يكون تحليليا أكثر لكي يقدم معلومات أفضل عن أنشطته لجميع الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، من المناسب لدى صياغة مشاريع القرارات أن تؤخذ بعين الاعتبار التوصيات المتاحة بشأن الشفافية، ومن بينها مذكرة الرئيس، المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/165) التي أوصت بتمكين جميع أعضاء المجلس من المشاركة الكاملة في صياغة قرارات المجلس والبيانات الرئاسية، وأن يتسنى لهم الوقت الكافي للقيام بذلك. فتقديم نصوص مشاريع القرارات قبيل المهلة المحددة لاعتمادها، وإن كانت تلك النصوص قد حظيت بدعم مجموعات الأصدقاء أو غيرها من الشركاء من خارج المجلس، يمثل ممارسة ينبغي تجنبها. ونرى أنه ينبغي التقليل من استخدام مجموعات الأصدقاء إلى الحد الأدنى الممكن، فعلى الرغم من كونها مفيدة في بعض الأحيان، إلا أنها تقود في أحيان أخرى إلى عدم الشفافية والإحباط.

وحينما يتعلق الأمر بفعالية عمل المجلس، فإن وفد بلدي يولي أهمية بالغة لصدور التقارير بجميع اللغات الرسمية وتوزيعها ضمن المهلة المحددة وفقا لمذكرة الرئيس S/2002/316 المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢. فمن شأن ذلك أن يمكن الوفود من تقديم إسهامات مهمة خلال المناقشات، وأن يفسح المجال للسلطات الوطنية للإطلاع المفيد والمسبق على تلك التقارير.

ومن الأهمية بمكان، كذلك، بالنسبة إلى نوعية القرارات التي يتخذها المجلس، أن يراعي المجلس الآراء المعرب عنها من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس خلال الاجتماعات. ولذا يجب اتخاذ القرارات بعد إجراء المناقشات لكي تعكس تلك القرارات قدر المستطاع الآراء المعبر عنها.

إن عرض بنود جدول الأعمال على نحو أفضل وترشيد جدول الأعمال من شأنهما الإسهام في تحسين عمل المجلس.

وفي ما يتعلق بتعزيز التفاعل والحوار بين المجلس والدول غير الأعضاء، فإن وفد بلدي يولي أهمية خاصة لهذه المسألة، كما سبق وأشرت. وفي هذا السياق، نوصي بزيادة اللجوء إلى اجتماعات صيغة آريا التي تسمح بالتفاعل المباشر بين جميع أصحاب المصلحة بالنسبة لموضوع ما. كما أنه يمكن للمجلس أن يستفيد من تعزيز الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات، التي ينبغي مراعاة آرائها، ومن المناقشات مع جميع الدول الأعضاء للمعلومات المتعلقة بالعمليات في الميدان. وفي السياق نفسه، نقترح أن يقوم المجلس بعرض تقاريره عن البعثات التي يقوم بها في جلسات علنية وأن يشارك فيها ممثلو البلدان التي تمت زيارتها. فمثل تلك البعثات تمكّن أعضاء المجلس من الوقوف على حقيقة القضايا التي يتعاملون معها، ولذا ينبغي مشاطرة تلك التجارب مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

واسمحوا لي أن أتناول مسألة لجان مجلس الأمن لأعرب عن دعمنا الكامل لمذكرة الرئيس المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/234)، التي تسجل قائمة بالتحسينات التي يمكن إدخالها على إجراءات تلك الهيئات الفرعية. ويجب أن تقوم لجان الجزاءات بتحسين اتصالاتها مع الدول المعنية وأن تلبي طلبات البلدان التي كثيرا ما ترغب في أخذ الكلمة في الجلسات السرية لتلك اللجان. كما نعتقد أنه ينبغي القيام باستعراض تفصيلي لإجراءات إدراج ورفع الأسماء من قوائم الجزاءات لتلك اللجان لضمان تعزيز شفافية تلك الإجراءات وتوافقها مع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أضم صوتي إلى أصوات تلك الدول الأعضاء التي ترغب في مشاهدة الاعتماد

الرسمي لصيغة نهائية للنظام الداخلي للمجلس بدلا من الصيغة المؤقتة لدى المجلس حاليا.

السيد تيرزي دي سانتاغاتي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي لأرحب ببيان الأمين العام خلال هذه المناقشة. إنه تأكيد آخر على التزام الأمين العام بهذه القضية الهامة بالنسبة لمجلس الأمن.

وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية الرائعة التي قمتم بتعميمها. إن الورقة المفاهيمية أداة فعالة تنير درب عملنا وتعيننا على أن نفهم بشكل أعمق التقدم المحرز حتى الآن، وبعد عامين منذ صدور مذكرة الرئيس S/2006/507، وما تبقى أمامنا من عمل يتعين القيام به. ومناقشة اليوم تكتسي أهمية بالغة. فقد انقضى وقت طويل منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة للمجلس بشأن مسألة أساليب العمل. إن فتح أبواب المجلس أمام جميع الدول الأعضاء للمشاركة في هذه المناقشة يعد تطورا ملموسا دعمناه بقوة في المشاورات خلال الأسابيع الماضية.

وبالنسبة لإيطاليا، فإن إصلاح أساليب عمل المجلس يمثل هدفا في مقدمة أولويات عملية إصلاح الأمم المتحدة. إن إقامة حوار مباشر ومركز مع الدول الأعضاء، لا سيما بشأن أساليب العمل، اكتسى دائما أهمية أساسية وشكل نقطة مرجعية لإيطاليا. وهدفنا تلبية تطلعات الدول الأعضاء وتفادي خطر الجمود داخل المجلس، وتنمية الشعور بملكية المجلس من جانب جميع الدول الأعضاء، وفي المقابل، الحيلولة دون ظهور المجلس معزولا عن سائر منظومة الأمم المتحدة.

وإيطاليا لطالما تميزت مساعيها بموقف إيجابي من إصلاح المجلس من كل جوانبه. وشاركنا بنشاط في عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأود أن أهنئ السفير أرياس وأن أثني علية لما أبداه من روح القيادة الفعالة لعمل ذلك الفريق العامل.

إننا نظل ملتزمين بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن من كل جوانبه. وأساليب العمل تحظى بأولوية واضحة من أجل إصلاح الخلل في العلاقة بين الجمعية العامة والمجلس. والرغبة في إجراء حوار بناء مع سائر الدول الأعضاء، بما في ذلك بشأن أساليب العمل، كانت على الدوام سمة من سمات حركة الاتحاد من أجل التوافق في الآراء، وما زال ذلك هدفا نظل ملتزمين به.

وبالنسبة لإيطاليا، فإن الشفافية والانفتاح والكفاءة والتفاعل مع بقية الدول الأعضاء أمور تمثل عوامل أساسية، إذا كان لنا أن نحقق تحسنا جوهريا في أساليب عمل المجلس. وقد جرى طرح أفكار عديدة للإصلاح، ومنها فتح الأبواب أمام الوصول الكامل إلى مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال إقامة الاتصالات الاعتيادية الأفضل من جانب المجلس مع جميع الدول الأعضاء، وزيادة المناقشات المواضيعية في الجمعية العامة، وتحسين التقارير السنوية إلى الجمعية العامة وجعلها أغنى بالتفاصيل، وتجديد زخم الجلسات العلنية، ووضع نظام أكثر فعالية لتفادي التداخل وتأمين الشفافية في الهيئات الفرعية. كما نولي أهمية أساسية للتعاون الوثيق والفعال بين الأمانة العامة ومجلس الأمن.

ومن أجل الاستخدام الأفضل لصيغة الجلسات السرية المتاحة، فإننا نرى من بين العديد من إمكانيات التحسين الممكنة إنشاء آلية للسماح للدول الأعضاء الراغبة بأن تعطى جلسة استماع سرية بناء على طلبها في ما يمكن تسميته جلسة مشاورات سرية في قاعة المجلس. وينبغي أن تتاح الفرصة لكل الدول الأعضاء، في ظل ظروف خاصة، لتشرح موقفها بصفة رسمية في إطار حوار مباشر مع أعضاء المجلس.

إن تلك وغيرها من المهام ستتطلب إعادة تعريف كافية للقواعد المنظمة لأساليب العمل. وهو هدف ينبغي أن يسعى أعضاء المجلس لتحقيقه في كل الأوقات. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بقرار الرئاسة الفييتنامية في تموز/يوليه إبلاغ الدول غير الأعضاء في المجلس بإعداد التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالتفاعل مع الأعضاء، اسمحوا لي أن أشير إلى المسائل المتعلقة بإشراك المنظمات الإقليمية في أنشطة المجلس والمساهمة التي يمكن أن تقدمها في إجراءاته. وقد تحقق قدر كبير في ذلك المجال في السنوات الأخيرة. وأذكر، على سبيل المثال، إجراء الاتصالات وعقد الجلسات العادية بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن فيما يتعلق بمنع الصراعات، وحالات الأزمات، ووزع بعثات حفظ السلام في القارة الأفريقية.

وتتفاعل المنظمات الإقليمية، إلى حد متزايد، مع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن وتساهم، على سبيل المثال، في تحقيق فعالية العمل العالمي في مكافحة الإرهاب وتطبيق أنظمة الجزاءات. وفي ذلك الصدد، يضطلع الاتحاد الأوروبي أيضا بدور أساسي. فقد كوَّن شراكة مع الأمم المتحدة للتعاون في مجالي إدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام. ويعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معا، من البلقان إلى الشرق الأوسط ومن أفريقيا إلى آسيا، على الأرض وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وتشكل المنظمات الإقليمية الحقيقة الكبيرة الجديدة في العلاقات الدولية المعاصرة. اسمحوا لي أن أذكر من جديد كيف أصبح من المهم أن نأخذ في الاعتبار ذلك الاتجاه السائد في عصرنا، والذي من الممكن أن يظهر بشكل مناسب في أعمال المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

لقد أصبح الحفاظ على السلام والأمن الدوليين أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة منذ إنشائها. وهكذا قرر واضعو الميثاق، في عام ١٩٤٥، أن يعهدوا إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية عن ذلك البند، كما يذكر الميثاق في المادة ٢٤، ”من أجل ضمان أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا“. ونتيجة لذلك، تستند مصداقية مجلس الأمن بشكل كبير إلى تلك القدرة نفسها على العمل بطريقة سريعة وفعالة.

ومن الواضح أن هذه القدرة تعتمد أيضا، كما شدد الآخرون ممن سبقوني في الكلام، على الإرادة السياسية لأعضاء المجلس. وتحتوي المادة ٢٤ من الميثاق على فكرة ثانية تحظى بنفس الأهمية. فالمجلس، حين قيامه بواجباته، يعمل بالنيابة عن أعضاء المنظمة، ويرتبط هذا الحكم ارتباطا لا ينفصم بعنصرين آخرين مهمين في أي مناقشة بشأن أساليب عمل المجلس: فمن جهة، هناك الشفافية، ومن جهة أخرى، هناك التفاعل مع الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس، ولا سيما تلك المتأثرة مباشرة بأوضاع محددة. منذ حوالي ٦٠ عاما من إنشاء الأمم المتحدة، أصبحت الشفافية وضرورة المشاركة أساسيتين على نحو أكبر. ولا يزال التوازن الصحيح بين الفعالية والشفافية والمشاركة يشكل تحديا كبيرا، حتى إن لم تكن تلك المبادئ الثلاثة، في رأي وفد بلادي، متناقضة، بل مكملة لبعضها.

إذن، كيف نواجه ذلك التحدي؟ أولا وقبل كل شيء، يمكن أن يتم ذلك عن طريق اتباع نهج عملي. ويظهر التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٤، وهو العام الذي ناقش فيه المجلس لأول مرة أساليب عمله في جلسة علنية، أن المجلس يكيف أساليب عمله عن طريق اتباع نهج عملي ومتدرج.

وإن المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2006/507، وهي ما تسمى المذكرة اليابانية المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، لخير دليل على ذلك. فهي تدعو أعضاء المجلس إلى اتخاذ الإجراءات التي لم تكن في بعض الأحيان مثيرة جدا للإعجاب في حد ذاتها ولكنها كانت مهمة بشكل عام. وتوفر الورقة المفاهيمية، التي عممها وفد بلادي في ٤ آب/أغسطس، موجزا لتلك الإجراءات، ولذلك لن أخوض في ذلك هنا مرة أخرى.

ثانيا، في المقام الأول، الأمر متروك للأعضاء أنفسهم لتحمل المسؤولية عن تحسين طريقة عملهم. وتضطلع الرئاسة بدور هام في ذلك المجال. وقد قامت بلجيكا، بوصفها رئيسا للمجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وآب/أغسطس ٢٠٠٨، مثل أعضاء المجلس الآخرين، بتنفيذ التوصيات الواردة في المذكرة S/2006/507، على نحو متسق، بالقيام على سبيل المثال بدعوة الدول أو البلدان المجاورة التي تقدم مساهمة خاصة إلى المشاركة في الجلسات العلنية، أو بضمان تمكين الدول غير الأعضاء المهتمة بالأمر مباشرة من أن تدلي ببيانات أمام أعضاء المجلس. ومن الجلي أن رئيس المجلس لا يضطلع وحده بدور رئيسي في هذا الشأن، بل يتحمل أيضا رؤساء الهيئات الفرعية، بضمانهم اتخاذ الإجراءات النزيهة، مسؤولية خاصة أشار إليها للتو عدد من المتكلمين الذين سبقوني. ولكل تلك الإجراءات آثار مباشرة على الدول غير الأعضاء في المجلس. ونعرب عن أملنا في أن تستفيد تلك الدول، من الآن فصاعدا، من التحسينات التي تجرى على أساليب عملنا.

ثالثا، ومثلما نعمل على حماية تلك المكاسب، من المهم أن ننظر في اتخاذ تدابير جديدة. وإذا انبثقت هذه التدابير – الملموسة والبنَّاءة والتي يمكن اتخاذها في المدى القصير – عن هذه المناقشة فقد يعتبر وفد بلادي أن مناقشة اليوم قد حققت نجاحا.

ومن جانبي، أود أن أذكر ثلاثة من هذه البنود. أولا، يمكن بلا شك أن نُثري المداولات التي تدور بين أعضاء المجلس، إذا أُجري تفاعل أكبر مع الدول الأعضاء المرتبطة بصراع ما. وفي حين أن النظام الداخلي المؤقت للمجلس، في الحقيقة، لا ينفي ذلك صراحة، فإنه ليس من الممارسات المتبعة دعوة الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في المشاورات السرية. إذن، لماذا لا نستفيد على نحو أفضل بالآلية القائمة للجلسات السرية التي تعقد لسماع آراء الدول الأعضاء، في شكل سؤال وجواب، قبل عقد مشاورات المجلس في حد ذاتها؟

ثانيا، إن آفاق لجنة بناء السلام تضيف قيمة كبيرة كذلك. والآن، أصبح من المعتاد أكثر فأكثر دعوة رئيس اللجنة أو رئيس تشكيلة اللجنة المخصصة لبلد محدد إلى المشاركة في مداولات المجلس، مثلما حدث بالأمس عندما ناقشنا مسألة بوروندي. وينبغي متابعة النظر في تلك الممارسة، التي لم يكن قد دُعي إليها بعد في مذكرة عام ٢٠٠٦.

أخيرا، وثالثا، يعلق وفد بلادي أهمية كبيرة على قيام المجلس بإجراء تفاعل عميق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تضطلع، كما نعرف، بدور مهم في الجهود المبذولة للوساطة وفي عمليات حفظ السلام.

في هذا العام، شاهدنا بالفعل عدة أمثلة على التفاعل الوثيق بين المجلس والاتحاد الأفريقي. وبصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، يود وفد بلادي، بطبيعة الحال، أن يدعو إلى إجراء تفاعل أفضل مع الاتحاد الأوروبي.

ويعتقد وفد بلادي أن مشاركة الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الأسبوع الماضي كانت أيضا، في حد ذاتها، مفيدة للغاية. وفي ذلك السياق، قد

يكون من المفيد أن نتعمق في التفكير مليا فيما يتعلق بالتنفيذ الأفضل للفقرة ٣٠ من مذكرة عام ٢٠٠٦.

لقد قدمت لكم مجرد أفكار أولية قليلة. ويمكن النظر عن كثب في تلك الأفكار، وغيرها من الأفكار التي قد تنبثق أو التي ستنبثق عن هذه المناقشة، في الأيام والأسابيع القادمة، على سبيل المثال في الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي يُعد المكان المناسب لهذه المناقشات. إن وفد بلادي على استعداد، في الأسابيع القليلة القادمة، للعمل مع الوفود الأخرى، حتى نستطيع أن نحرز معا تقدما ملموسا نحو تحقيق هدفنا المشترك، وهو أن يكون لدينا مجلس أمن أكثر شفافية وتفاعلا وفعالية، وتبعا لذلك يكون أكثر قدرة على العمل وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق.

أستأنف الآن مهام منصبي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأننا طلبنا إليهم أن يقصروا مدة بياناتهم على خمس دقائق، لتمكين المجلس من إجراء مداولاته بكل ما نريده من فعالية. وإذا كان لدى الوفود بيانات طويلة فإننا نطلب إليها أن تدلي بصيغة مختصرة في القاعة، على أن يكون مفهوما أن الصيغة الكاملة سوف تصدر مطبوعة.

أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي المدرج في قائمتي، وهو ممثل اليابان.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أرحب بشدة بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بعقد هذه المناقشة اليوم. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لكوستاريكا على اقتراحها بعقد هذه الجلسة.

والجهود المستمرة التي يبذلها أعضاء المجلس الرامية إلى تحسين أساليب عمله من أجل تعزيز كفاءته وشفافيته تستحق الإشادة، ولا سيما ما تحقق من إنجاز وتحسين، كما ورد في الورقة المفاهيمية موضوع هذه المناقشة المفتوحة (المرفق، S/2008/528). ونحن سعداء جدا لرؤية هذه التطورات التي تبنى على الجهود التي بذلتها اليابان وبلدان أخرى لاعتماد مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ S/2006/507. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديرنا للرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي ساهم بطريقة لا غنى عنها في تنفيذ المذكرة. ولم يقم السفير بوريان ممثل سلوفاكيا بإكمال مذكرة جديدة لرئيس المجلس فحسب، بل إنه رسم مسار تنفيذها، وخاصة بإشراك الأمانة. ونحن نعرف أيضا أنه كلما يواجه المجلس صعوبات إجرائية، يعمل السفير أرياس ممثل بنما كفيلا للمذكرة في المجلس. ونأمل أن تتواصل الجهود النشطة بواسطة فريق العمل وأن يستمر الزخم الإيجابي الذي تولد عام ٢٠٠٦.

وتستفيد من تحسين أساليب عمل المجلس الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على السواء. وإذ يتطور مفهوم السلم والأمن وإذ تصبح الدول أكثر تكافلا اقتصاديا وسياسيا، يجب على المجلس أن يشرك العضوية الأوسع للأمم المتحدة وأن يطور أساليب عمل أكثر كفاءة لضمان استجابته للتحديات الناشئة. فالمجلس هو الذي يمارس دورا قياديا في هذا المسعى. ونأمل ألا تدخر تلك الدول التي منحت مسؤولية خاصة في الميثاق جهدا في الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وشواغلها عموما.

واسمحوا لي أن أتقدم ببعض المقترحات بشأن سبل المضي إلى الأمام.

أولا، لا بد من إشراك الدول التي لديها مصالح أو مسؤوليات خاصة تتعلق بمسائل معينة، من أجل ضمان تنفيذ إجراءات المجلس ونجاعتها. وقد تحسنت مشاركة الدول غير الأعضاء في اجتماعات المجلس تحسنا كبيرا. ونحن ندرك

أيضا أنه تجري استشارة الأطراف ذات الصلة بطريقة غير رسمية على أساس كل حالة على حدة. بيد أنه لا بد من القيام بالمزيد، وخاصة في ضمان مشاركة البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة ماليا. ومن المستصوب تحسين استخدام الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. ومن المهم أن يتم تبادل الآراء قبل القيام بتعديل رئيسي أو إنشاء ولاية لعملية من عمليات حفظ السلام في الفريق العامل. وينبغي أن يساعد ذلك في تناول الاحتياجات الشرعية لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم المساهمون بقوات والمساهمون ماليا.

ثانيا، سيستفيد مجلس الأمن بالتأكيد من السعي لتحقيق المزيد من العلاقات التفاعلية مع الجمعية العامة والأجهزة الأخرى. وهذا مهم لتيسير تكامل الأجهزة. وحيث أن مجلس الأمن والجمعية العامة لديهما مسؤولياتهما وعضويتهما، فإن المسائل المشتركة بين القطاعات مثل الوقاية من نشوب الصراعات وبناء السلام وتغير المناخ والمسائل الأخرى ذات الصلة تستحق مناقشة مواضيعية في الجهازين كليهما، ويمكن لأحد الجهازين أن يقدم إسهامات هامة للأجهزة الأخرى استنادا إلى تلك المناقشات. وعلاوة على ذلك، وحيث أن اليابان تترأس حاليا لجنة بناء السلام، أود أن أعرب عن امتناننا للمجلس على دعوة رؤساء التشكيلات المحددة للبلدان إلى كل اجتماعات المجلس ذات الصلة تقريبا. ونأمل أن يسعى المجلس إلى زيادة استخدام لجنة بناء السلام بصفتها هيئة استشارية. وفي هذا السياق، أعتقد أن الاجتماعات المنتظمة لرئيس المجلس ورئيس لجنة بناء السلام ستستمر في تيسير الاتصالات بين الجهازين.

ثالثا، نرحب بالعدد المتزايد للجلسات العامة، وخاصة المناقشات العلنية. ولكني أود الإشارة إلى أنه لا بد لأعضاء المجلس والدول غير الأعضاء على السواء من بذل قصارى الجهود لضمان فعالية تلك الجلسات بإلقاء بيانات مركزة وموجزة باقتراحات محددة وعملية وبمتابعة تنحو إلى العمل.

رابعا وأخيرا، في سياق إصلاح مجلس الأمن، تمثل مسألة أساليب العمل عنصرا هاما كذلك. ولا يرقى إلى ذلك شك. بيد أن اليابان تعتقد، أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن علاوة على توسيعه يمثلان جانبين حاسمين من إصلاح المجلس. وأود التشديد على أنه ينبغي أن يكون لإصلاح عمل مجلس الأمن بتوسيعه أثر إيجابي كبير على تحسين أساليب عمل مجلس.

وحاليا، يدرك الجميع أهمية تحسين أساليب عمل مجلس، ويسرّنا جميعا أن نلاحظ أن العديد من الممثلين يحملون بانتظام الكتيب الأزرق الذي أصدرته اليابان تطوعا، بغية الرجوع إلى المذكرة والمعلومات المفيدة الواردة فيها. ونكرر الإعراب عن أملنا في أن ينظر المجلس بطريقة إيجابية في طبع الكتيب بصفته وثيقة رسمية للأمم المتحدة.

إن تحسين أساليب عمل المجلس أمر لن يبلغ نهاية الكمال أبدا. فمجلس الأمن بحاجة إلى التطور دائما من أجل الاستجابة بسرعة وفعالية لتحديات العالم المتغير باستمرار. ومتابعة النقاش في هذه المناقشة العلنية ضروري بغية النهوض بهذه المهمة والحفاظ على ما حققناه منذ اعتماد مذكرة الرئيس عام ٢٠٠٦. وستواصل اليابان متابعة تطور هذه القضية باهتمام بالغ وستبذل قصارى جهدها للمشاركة في هذا المسعى.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، سيدي، أود الإشادة بكم ووفد بلجيكا على مبادرة عقد هذه المناقشة العلنية بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507) وإتاحة هذه الفرصة المؤاتية والميمونة، التي يشارك فيها أعضاء مجلس

الأمن والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في تبادل مباشر للآراء بشأن كيفية ضمان زيادة انفتاح المجلس وشفافيته وكفاءته وفعاليته، وأنه من حيث المبدأ، ثمة حوار أكبر وتفاعل أفضل بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، وخاصة تلك المتأثرة مباشرة والمعنية والمهتمة. وأود أيضا أن أشكركم على إعداد ورقة مفاهيمية قيمة جدا (S/2008/528)، تحتوي على العديد من النقاط الهامة فضلا عن بعض البيانات المفيدة.

ونرحب بحضور الأمين العام معنا في هذه المناقشة المفتوحة ونزجي الشكر له على هذه الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا. ومن نافلة القول إن المجلس والأمانة بحاجة إلى مواصلة العمل معا بطريقة وثيقة جدا بشأن طائفة عريضة من المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس.

ولا يسعني إلا أن أبدأ بذكر الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، وخاصة فقرتيه ١٥٣ و ١٥٤، حيث اتفق رؤساء دولنا أو حكوماتنا على ضرورة تكييف أساليب عمل مجلس الأمن لكي تزداد مشاركة الدول غير الأعضاء في عمل المجلس. وتمثل زيادة الشفافية والكفاءة والفعالية جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود.

وفي عام ٢٠٠٦، كانت سلوفاكيا، بصفتها دولة غير عضو في مجلس الأمن، قد شاركت بنشاط في عملية المناقشات المنبثقة عن الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، بقيادة الرئاسة اليابانية للفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الأمر الذي تكلل باعتماد المذكرة الواردة في الوثيقة S/2006/507. وفي هذه المناسبة، أود مرة أخرى الإعراب عن تقديرنا لوفد اليابان على جهوده التي لا تعرف الكلل وقيادته النموذجية في عملية الاتفاق على المذكرة واعتمادها. وفي عام ٢٠٠٧، ركزت سلوفاكيا، بصفتها رئيس الفريق العامل، جهودها ومساعيها أساسا على التنفيذ الشامل للمذكرة وعلى تناول طائفة عريضة من المسائل العملية المتعلقة بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونقدر جهود وفد بنما بصفتها رئيس الفريق العامل عام ٢٠٠٨.

ونعتقد أنه تم إحراز العديد من النتائج الطيبة خلال العامين الماضيين باعتماد المذكرة والسعي نحو تنفيذها تنفيذا كاملا. وساهم كل أعضاء المجلس بنشاط في ذلك المسعى. ولدينا اقتناع بأن كل من تابع عمل مجلس الأمن على مدى فترة زمنية ما ينبغي أن يسلم الآن بوجود تحسن ملموس، على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بعدد الجلسات العلنية والإحاطات الإعلامية المفتوحة وفيما يتعلق بتوفر المعلومات الجيدة التوقيت عن عمل المجلس وإمكانية الحصول عليها. ويسرّنا جدا أن نرى، بين جملة أمور، أنه بات مؤخرا من الأمور الأكثر شيوعا أن تأخذ الكلمة البلدان المعنية مباشرة قبل أعضاء المجلس وأن يدعى ممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على نحو إلى المشاركة بأشكال عديدة في عمل المجلس.

وسأمتنع عن تقديم تفاصيل عن ماهية المسائل المحددة التي ركزنا عليها عندما تولينا رئاسة الفريق العامل عام ٢٠٠٧، فهذه التفاصيل تشكل جزءا من البيان المكتوب الذي سيوزع. وأود فقط أن أوضح أن وفدي، في محاولة منه لزيادة تيسير تبادل الآراء المتعلقة بالجهود الرامية إلى تعزيز الفعالية والانفتاح والشفافية في أعمال المجلس، وكذلك في حوار المجلس وتفاعله المنتظم مع الدول الأعضاء الأخرى، قد عقد جلسة بصيغة أريا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. واعتبرت تلك الجلسة عموما فرصة ابتكارية لمناقشة ذلك الموضوع الهام. وقد ورد موجز للجلسة والتوصيات ذات الصلة في وثيقة صدرت تحت الرمز S/2007/784.

وبالرغم من كل ما قلته حتى الآن، نعتقد أنه لم يعد هناك وقت للرضا عن النفس والتقاعس أو للشعور بأن

المهمة قد أنجزت. وقد ظللنا ننظر دائما إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن لعام ٢٠٠٦ وتنفيذها بوصفهما أعمالا جارية التنفيذ. وليست المذكرة والتدابير الواردة فيها سوى خطوات أولى ومتواضعة – رغم أنها مهمة جدا – في المجهود الطويل الأجل لزيادة الانفتاح والشفافية والفعالية في أعمال مجلس الأمن. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتشجيع أعضاء المجلس على تنفيذ كل التدابير تنفيذا كاملا ومتسقا، وكذلك مواصلة مناقشة وتقييم مزيد من الطرق والوسائل العملية للمضي بالأمور إلى الأمام. والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، بما في ذلك في جلسة اليوم المفتوحة، يجب أن تؤخذ بالاعتبار على النحو الواجب.

وعلاوة على ذلك، تعتقد سلوفاكيا بناء على أساس تجربتها الخاصة الحديثة بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أنه ينبغي تركيز الجهود المبذولة في المستقبل القريب على المجالات التالية.

أولا، يجب بذل جهود متواصلة لتعزيز وتوسيع الشفافية والانفتاح في أعمال المجلس، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بأعمال الهيئات الفرعية.

ثانيا، يجب بذل جهود متواصلة لتعزيز وتوسيع التفاعل والحوار بين المجلس والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، وخاصة تلك المتأثرة مباشرة والمعنية والمهتمة. وترد الإشارة إلى تلك المسألة بشكل مباشر أو غير مباشر في ٢٢ فقرة على الأقل من مذكرة عام ٢٠٠٦ وهي الموضوع الوحيد في ثماني فقرات على الأقل. ويمكن تحقيق هذا أيضا بحسن استخدام جلسات المجلس السرية، واستخدام صيغة أريا للاجتماعات على نحو أكثر انتظاما وإجراء مشاورات منتظمة بين الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن بشأن المسائل ذات الصلة.

ثالثا، يجب إعادة الحيوية إلى جلسات مجلس الأمن السرية مع البلدان المساهمة بقوات. فقد أصبحت هذه الاجتماعات في الآونة الأخيرة شكلية جدا وفقدت كثيرا من قيمتها الأصلية، على نحو ما كان متوخى على وجه الخصوص في القرارين ١٣٥٣ (٢٠٠١) و ١٣٢٧ (٢٠٠٠) وفي العديد من البيانات الرئاسية، التي اعتمد معظمها ما بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤.

رابعا، يجب مواصلة الجهود لزيادة أهمية تقرير مجلس الأمن السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة بأقصى قدر ممكن، بما في ذلك بجعل التقرير السنوي أكثر طابعا موضوعيا وتحليليا وبعقد مناقشة تفاعلية عنه مع الجمعية العامة.

ختاما، أود أن أشدد على أن سلوفاكيا لا تزال ملتزمة التزاما تاما بقضية انفتاح المجلس وشفافيته وفعاليته وكفاءته. ونحن مستعدون لمواصلة الإسهام في المناقشات الجارية والعمل الملموس الرامي إلى تحقيق الهدف الطويل الأجل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ممثل سلوفاكيا على اختصار النسخة المكتوبة من بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد بوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا و ليختنشتاين.

إن مجموعة البلدان الصغيرة الخمس تشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونحن سعداء بأن نلاحظ أن المجلس استجاب بشكل إيجابي لرسالتنا المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/418)، التي طلبت فيها المجموعة عقد جلسة بشأن تنفيذ التدابير المحددة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) ودعوة كل الدول الأعضاء للمشاركة في المناقشة. وسأقتصر على بضع

تعليقات عامة، حيث أن زملائي من مجموعة الدول الخمس الصغيرة سيدلون ببيانات منفصلة بشأن جوانب معينة من أساليب عمل المجلس.

سيدي الرئيس، لقد قدمتم لنا ورقة مفاهيمية ممتازة (S/2008/528، المرفق). وهي تظهر بوضوح عددا متزايدا من قرارات المجلس يقتضي التنفيذ الفعال من جانب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تضاعفت نظم الجزاءات، وأصبح تنفيذها مهمة معقدة ومكلفة للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، تتسبب زيادة عدد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعبء لم يسبق له مثيل من حيث الموظفين والسوقيات والتمويل. وبالتالي من الأهمية بمكان أن تبلغ الدول غير الأعضاء في المجلس في الوقت المناسب عن مداولاته وأن تتمتع بالاطلاع بدرجة كافية على عملية صنع القرار في المجلس. ولذلك أود أن أوضح بإيجاز لماذا طلبت مجموعة الدول الصغيرة الخمس هذه المناقشة ولماذا نراها هامة.

لقد رحبت مجموعة الدول الصغيرة الخمس بتقديم مذكرة رئيس مجلس الأمن لعام ٢٠٠٦ وهي تعتبرها خطوة هامة إلى الأمام. ونقدر التقدم الذي أحرز حتى الآن. ولكننا نرى أيضا أن من الأهمية بمكان المضي على نحو أكثر انتظاما بتنفيذ المذكرة إذا أردنا زيادة تعزيز فعالية المجلس. ونرى أنه بعد مضي سنتين على تقديم المذكرة، قد حان الوقت لإلقاء نظرة فاحصة على ما أنجز وما لم ينجز حتى الآن. ونرى أيضا أنه ينبغي اتخاذ خطوة أخرى، ونشجع المجلس على النظر في اتخاذ تدابير فوق التدابير المتوخاة في المذكرة.

وعلى نحو أكثر تحديدا، نحن نتفق مع التحليل المقدم في الورقة المفاهيمية، الذي نود أن نضيف إليه التعليقات التالية.

ترحب مجموعة الدول الصغيرة الخمس بالزيادة الكبيرة في عدد الجلسات العلنية. ولكن يجب ألا تكون ممارسة شكلية، بينما تظل المعلومات الأساسية متداولة خلف الأبواب المغلقة. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي للمجلس أن يوضح بصورة أفضل لماذا اختار صيغة معينة وأن يجتهد لاستخدام مختلف صيغ الاجتماعات على أفضل نحو، وخاصة عندما يعمل بشأن مسائل تهم مباشرة دولا غير أعضاء في المجلس، وتود بالتالي المشاركة في مرحلة مبكرة.

ونأمل أن يستمر تقديم الإحاطات الإعلامية المقدمة للدول غير الأعضاء في المجلس بشأن برنامج العمل الشهري على نحو منتظم من قبل الرئاسات المقبلة. ولكننا نأسف لأن الإحاطات الإعلامية بعد المشاورات الهامة لا تقدم إلا على أساس مخصص وأنها ظلت معتمدة على حسن النية والوقت المتاح لأعضاء بعثة معينة.

وقد تحسن وصول الدول غير الأعضاء في المجلس إلى الهيئات الفرعية ولكنه لا يزال على مستوى رسمي جدا. ولذلك ندعو المجلس إلى استكشاف سبل يمكن بها للدول الثالثة المتأثرة مباشرة إقامة الاتصالات والدخول في حوار بشأن نقاط معينة مع الهيئات ذات الصلة.

أخيرا، قبل إنشاء ولاية بعثة ما أو تجديدها، يجب أن يسعى مجلس الأمن إلى تعزيز المشاورات مع الدول الأعضاء التي تنشر أفرادا مدنيين وعسكريين وكذلك مع المساهمين الماليين الهامين.

وفيما مضي قدمت مجموعة الدول الصغيرة الخمس تدابير إضافية شتى للنظر فيها من جانب مجلس الأمن. ومن ثم أود أن أذكِّر ببعضها: التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن مواضيع محددة، وكذلك تقييم وتحليل تنفيذ قرارات المجلس؛ واتخاذ تدابير إضافية تهدف إلى تعزيز عدالة معايير عملية إدراج الأسماء في القائمة وحذفها؛ وعدم استخدام حق

النقض في حالة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي و، أخيرا، إعلان كل اجتماعات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية في يومية الأمم المتحدة، بما في ذلك الاجتماعات على مستوى الخبراء.

وتأمل مجموعة الدول الصغيرة الخمس مخلصة ألا تكون هذه المناقشة المفتوحة حدثا معزولا، ولكن أن تستهل تقييما شاملا لمذكرة الرئيس لعام ٢٠٠٦. وهذه العملية يمكن أن تحدث كما يلي. في نهاية هذه المناقشة المفتوحة، يمكن أن يُكلّف الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بالاضطلاع باستعراض شامل لتنفيذ مذكرة عام ٢٠٠٦ وإشراك الدول غير الأعضاء المهتمة.

وبناء على ما يتوصل إليه الفريق العامل، عليه حينئذ أن يضع مجموعة من التدابير وأن يعرضها على المجلس قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وبإمكان المجلس آنذاك أن يعقد جلسة متابعة لمناقشة هذه التوصيات؛ وبالمناسبة نفسها، ينبغي للمجلس أن يسعى إلى الحصول على آراء الأعضاء عموما؛ خاصة في ما يتعلق بالتدابير التي تؤثر تأثيرا مباشرا على غير أعضاء المجلس. وأخيرا، يمكن للمجلس أن يعتمد مذكرة متابعة من الرئيس تبين التقدم المحرز، فضلا عن تضمينها تدابير جديدة لتحسين طرائق عمله.

إن تقييم طرائق عمل مجلس الأمن باستمرار وتطبيقها على الدوام هما لصالح أعضاء المجلس وغير المجلس على حد سواء. لذلك، فإن تنفيذ مذكرة عام ٢٠٠٦ يقتضي الالتزام الدائم من جميع أعضاء المجلس، في حين ينبغي لغير الأعضاء فيه أن يظلوا منخرطين بنشاط في هيئات التفاعل التي يوفرها المجلس لهم. ومجموعة الدول الخمس الصغيرة تظل ملتزمة التزاما كاملا وهي على استعداد للتعاون مع المجلس في هذه العملية.

وأود مجددا أن أهنئكم السيد الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة التي تمثل خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ممثل سويسرا وبالأخص على اختصار بيانه المكتوب.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ترحب المكسيك سيدي الرئيس بمبادرتكم وبعقد بلجيكا مناقشة علنية للنظر في هذه المسألة، وهي بلا شك جانب أساسي من جوانب عملية إصلاح مجلس الأمن وتتصف بأهمية كبيرة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تشعر المكسيك بالقلق حيال أنه رغم المساعي الحميدة المبذولة لتنفيذ ٦٣ توصية واردة في ملحق الوثيقة S/2006/507 بوصف ذلك عملا اعتياديا، لا تزال هناك عناصر هامة يتعين معالجتها. فمن المحتم السعي إلى تنفيذ جميع التوصيات ومتابعة ممارسات المجلس بغية استمرار تعزيز عمله. والعناصر المتعددة التي ينطوي عليها عمل مجلس الأمن يوميا يتعين مراجعتها حسبما يرد في ملحق مذكرة رئيس مجلس الأمن.

وهنا ترحب المكسيك بحقيقة أنه في ما يتعلق بشفافية برنامج العمل، تم إحراز تقدم كبير بفضل نشر برنامج عمل المجلس المفترض على شبكة الإنترنت وتحديثها، فضلا عن نشر البرنامج المتوقع للأنشطة الشهرية.

وبالنسبة إلى جلسات المجلس وأشكالها، تعتقد المكسيك أنه ينبغي عقد عدد أكبر من الجلسات العلنية وجلسات الإحاطات الإعلامية بغية كفالة إبلاغ جميع الدول الأعضاء بما يفعله المجلس، فضلا عن هيئاته الفرعية.

وفي ما يتعلق بالمناقشات المفتوحة، لا بد من الإقرار بأن فائدتها الحقيقية موضع تساؤل، نظرا لأن نتائجها غير محسوسة من حيث الإجراءات أو المبادرات التي يتخذها مجلس الأمن. وبالمثل لم نلاحظ أيضا وجود أية متابعة جادة للاتفاقات التي يجري التوصل إليها في هذه المناقشات أو إدراجها في المبادرات التي يتخذها أعضاء المجلس. ومن الضروري في هذا الصدد النظر في القصد من عقد مناقشات مفتوحة والفائدة منها إذ يتعين أن تسفر عنها نتائج. وينبغي أن توفر للدول الأعضاء في المنظمة فرصا حقيقية للمشاركة فيها.

أما المناقشات المواضيعية، فعلى الرغم من أن بعضها أثبت جدواه للغاية، إلا أن المجلس لم يوفر المتابعة الضرورية لتطوير المواقف والاقتراحات المتعلقة بمختلف المسائل قيد النظر. وينبغي على الأقل وضع تقرير عن ذلك يرمي إلى التقدم بمبادرات محددة.

وبالنسبة إلى المكسيك، فإن مسألة الوثائق هامة إذا أريد للأعضاء أن يظلوا على اطلاع على القرارات المتخذة وغير ذلك من المعلومات عن مجلس الأمن. وتعتقد المكسيك أن تقارير الأمين العام والإحاطات الإعلامية الخاصة من الأمانة العامة إلى مجلس الأمن ذات أهمية كبيرة وهي مصدر رئيسي للمعلومات عما يجري في الميدان. ويعترف وفدي هنا بالتقدم الكبير المحرز في نشر تقارير الأمين العام في وقتها المحدد، فضلا عن وضع جزء بعينه عن التوصيات في تقاريره هذه. ونؤكد على أهمية ذلك إزاء التدابير التي يقرر مجلس الأمن اتخاذها بخصوص هذه المسألة.

والمكسيك على اقتناع أيضا بأهمية تقارير رئاسة مجلس الأمن. وتود في هذا الصدد أن تحث الدول التي تنتهي ولاية رئاستها لمجلس الأمن أن تستمر في تقديم تقارير عن أعمالها في الوقت المناسب كي يجري متابعتها فيما بعد عن المسائل التي يتم تناولها في الأشهر التالية، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة. وننوه كذلك بالجلسة التي عقدها الممثل الدائم لفييت نام في نهاية رئاسته، حيث تسنت للدول الأعضاء الفرصة كي تعرب عن آرائها عن العمل الذي قام به المجلس.

وتدرك المكسيك مدى أهمية أن يتفاعل المجلس مع الدول وأن يتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. لهذا السبب، يعتقد بلدي أنه من المناسب استمرار بذل المساعي لتحقيق تعاون أفضل مع المعنيين من غير أعضاء المجلس فضلا عن المنظمات الإقليمية بغية كفالة معالجة المسائل قيد البحث بطريقة شاملة وتحديد الحلول لها.

وكذلك أن تعزيز إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء المهتمة أو المعنية بحالة من الحالات التي هي قيد نظر المجلس والدول المجاورة والبلدان التي بإمكانها أن تسهم إسهاما خاصا أمر يتصف بأهمية خاصة بالنسبة لمسألة بعينها. وتؤيد المكسيك إذاً إجراء عدد أكبر من الجلسات بين الأطراف الفاعلة ومجلس الأمن. ونحث على إجراء جلسات بأشكال متعددة، بما في ذلك جلسات وفقا لصيغة أريا.

هذه التدابير خطوة حاسمة نحو تعزيز عمل المجلس وتناول مسائل تهدد السلم والأمن الدوليين، وهي تسمح للمجلس بالحصول على المزيد من المدخلات، فضلا عن مشاركة أكبر من مختلف الأطراف المعنية بالمسائل قيد النظر.

علاوة على ذلك، تعتقد المكسيك أن المطلوب إجراء مزيد من التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تفادي أية ازدواجية في العمل. ويمكن تحقيق هذا التنسيق بإجراء اتصالات أفضل بين هذه الأجهزة، فضلا عن عقد

اجتماعات دورية بين رؤساء هذه الأجهزة، حسبما تشير إليه الفقرة ٥١ من الوثيقة S/2006/507.

وفي ما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة، تؤكد المكسيك من جديد حقيقة أنه من الأهمية بمكان أن يكون هذا التقرير أقل وصفا وأكثر تحليلا وأكثر توجها نحو إحراز نتائج. ويعتقد بلدي اعتقادا خاصا بأن يتضمن التقرير، على نحو لا غنى عنه، معلومات موجزة عن عمل جميع هيئات المجلس الفرعية، من قبيل لجان الجزاءات والفريق العامل المعني بالوثائق، إذ يكون ذلك جزءا لا يتجزأ من التقرير.

وبغية كفالة قدر أكبر من الشفافية في عمل المجلس، توصي المكسيك بأن يتضمن التقرير الحالات التي تعرض على المجلس ويقرر عدم اتخاذ إجراءات حيالها. وينبغي ذكر أسباب ذلك. ونعتقد كذلك أن المهم نشر التقرير في الوقت المناسب بغية أن يتسنى الوقت الكافي لأعضاء المجلس كي يدرسوه قبل عرضه على الجمعية العامة.

ومع أننا نقدر التقدم المحرز فيما يتعلق بزيادة الكفاءة في عمل مجلس الأمن، فإن الكثير ما زال ينبغي إنجازه لكفالة أن تتسم المناقشة بحيوية وشفافية أكبر. وهذا بالتأكيد تحد أمام الدول الأعضاء والأمانة العامة التي ينبغي أن تعمل معا لتجاوز أوجه القصور التي ما زالت قائمة هنا.

وتبعا لذلك، تعتقد المكسيك أن أفضل طريقة لكفالة شفافية أعظم تكمن في ضمان تنسيق أفضل بين أعضاء المجلس والأمانة العامة وفي تخطيط أفضل للعمل، حتى يتسنى لغير الأعضاء بالمجلس أن يعرفوا بالاجتماعات المقبلة ويعدوا أنفسهم إعدادا أحسن للمشاركة، إن كان ذلك مناسبا.

والمكسيك تؤمن إيمانا راسخا بأن تحسين أساليب عمل المجلس عندما يحدث سيفضي إلى تحسينات في عمله وقراراته وإلى تحسين صورته في أعين المجتمع الدولي والدول الأعضاء في المنظمة. وبغية كفالة أن يكون مجلس الأمن قادرا على التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين، وبغية ضمان أن يتمكن من تحمل كل مسؤولياته، أصبح تغيير أساليب عمله تغييرا كبيرا حتمية لا يمكن إرجاؤها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هنيسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم كل البلدان النوردية الخمسة، أي أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكر الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة العلنية عن أساليب عمل مجلس الأمن. وإن مجموعة الدول الخمس الصغيرة – الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين – تستحق أيضا الثناء على عملها بلا كلل من أجل الحفاظ على التركيز منصبا على هذا الجانب الهام جدا، وإن كان لا يحظى باهتمام وسائل الإعلام، من جوانب إصلاح مجلس الأمن.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بموافقتها على القبول بقرارات مجلس الأمن وتنفيذها، أضفت قدرا هائلا لم يسبق له مثيل من السلطة والشرعية على عملية صنع قرار لا تشترك هي فيها بصورة مباشرة. لذلك يكتسي أقصى الأهمية أن يتخذ المجلس، عندما يتصرف بالنيابة عن كل الدول الأعضاء، كل الخطوات الممكنة لكفالة أقصى قدر من الشفافية والتفاعل مع الأعضاء خارج المجلس. علاوة على ذلك، ولئن كان الافتقار إلى إصلاح لعضوية المجلس ما زال يشكل ثغرة كبرى في الجهود الرامية إلى عصرنة الأمم المتحدة، فإن تحسين أساليب عمل المجلس يصبح أكثر إلحاحا

لتأمين القدر اللازم من الشفافية والكفاءة والتفاعل فيما بين الدول الأعضاء.

الورقة المفاهيمية البلجيكية تؤكد على الحاجة إلى فهم أوضح للمنطق وراء اعتماد المجلس صيغة محددة للاجتماع. وإن البلدان النوردية تشاطر هذا القلق وتقترح بأن رئيس المجلس يمكنه، عندما يكون ذلك ملائما وواضحا، أن يشرح في بداية الجلسة السبب المنطقي وراء اختيار هذه الصيغة أو تلك.

ومما يكتسي أقصى الأهمية أن يكون المجلس على علم متواصل بالجوانب السياسية للمسائل المدرجة في جدول أعماله. وفي هذا السياق، نرحب بإتاحة فرص منتظمة للاستماع إلى إحاطات إعلامية من كل فروع الأمانة العامة. وعلاوة على الإحاطات الإعلامية المرحب بها من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، فإننا نود أن نستمع إلى إحاطات إعلامية من إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام، لموافاتنا بمعلومات عن المنظورات السياسية ومنظورات بناء السلام كتكملة لمنظورات حفظ السلام والمنظورات الإنسانية المتوفرة فعلا الآن.

لقد تزايدت وتيرة تقديم الإحاطات الإعلامية لغير الأعضاء في المجلس وتحسنت نوعيتها. وإن التركيز الجاري على مسألة الشفافية جعل كل عضو في مجلس الأمن على وعي بالواجب المترتب على عضوية مجلس الأمن بإبقاء عضوية الأمم المتحدة الأوسع على علم بالأمور. وإجمالا، اتسمت الإحاطات الإعلامية الرئاسية بالنجاح. لكن الهدف من تقديم مزيد من الإحاطات الإعلامية التوضيحية المفصلة يجب أن يكون توخي أكبر قدر من الاشتمالية بغية إطلاع كل البلدان المعنية على تطورات المسائل المطروحة على مجلس الأمن التي يمكن أن تؤثر على تلك البلدان. وأيسلندا، بوصفها دولة جزرية صغيرة، تدرك إدراكا تاما التحديات التي تواجهها البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد.

قبل بضع سنوات اتفق أعضاء المجلس على أن عقد جلسات اختتامية تفاعلية في نهاية مدة الرئاسة سيكون مفيدا في زيادة الشفافية وتوفر المعلومات الصادرة عن المجلس. وتلك الجلسات – بعضها كان علنيا – كانت بمثابة حلبات تنطوي على إمكانية تقييم مساهمة المجلس وإقرار الدروس المستفادة. ومن أسف أن هذا التقليد توقف العمل به قبل سنتين، وإن البلدان النوردية تود أن تشجع أعضاء المجلس على العودة إلى ذلك التقليد. وكبديل عن ذلك يمكن اعتماد ممارسة تقضي برفع تقارير منتظمة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تتضمن تقييما لكل رئاسة منتهية.

التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة ينبغي جعله مضمونيا وتحليليا بأكبر قدر ممكن. ويمكن للمجلس أن ينظم مناقشة تفاعلية بشأن التقرير السنوي عند نظر الجمعية العامة في التقرير.

الشفافية ينبغي أن تسهل على غير الأعضاء بالمجلس المهتمين اهتماما حقيقا بالمسألة المعروضة أو المتمتعين بمعرفة بها أن يقدموا مساهمتهم. وتلك المساهمات تصب في مصلحة الدول الأعضاء كافة. وفي هذا السياق، تود البلدان النوردية الخمسة أن تحث مجلس الأمن على اتخاذ خطوات، عند الإمكان، صوب جعل مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية متاحة لغير الأعضاء بالمجلس حالما تعرض في المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته.

أود أن أشيد إشادة خاصة بعمل [فريق] تقرير مجلس الأمن المستقل، الذي قدم منذ إنشائه الحديث نسبيا مساهمة كبرى في شفافية عمل مجلس الأمن وفي إمكانية التنبؤ به. وتستحق الأمانة العامة أيضا الثناء على التحسينات التي

أدخلتها على موقع مجلس الأمن الرسمي على شبكة الإنترنت. كما أن بث الجلسات على الإنترنت مفيد جدا وينبغي مواصلته والتوسع فيه إن أمكن.

ونحن مقتنعون أيضا بأن التحسينات الإضافية مطلوبة في مجال التفاعل وتدفق المعلومات لا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فحسب، وإنما أيضا بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، بغية تطبيق النهج المتكامل حقا الذي تمس إليه الحاجة على المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على دعمنا المتواصل للممارسة المتمثلة في توجيه دعوة إلى رئاسات لجنة بناء السلام لموافاة المجلس بإحاطات إعلامية على أساس منتظم.

إن التفاعل مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ازداد كثافة. وإننا نرحب بالتشديد على المسؤولية المتزايدة للمنظمات الإقليمية وتملكها للجهود الرامية إلى حسم الصراعات الإقليمية. وفي الوقت ذاته من المهم أن يتبع هذا النهج داخل إطار الأمم المتحدة وبدعم من مجلس الأمن.

التفاعل والشفافية والشرعية في أساليب عمل وإجراءات الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، وبخاصة لجان الجزاءات، تكتسي أهمية عليا في زيادة حماية الحقوق الأساسية للأفراد وتعزيز سيادة القانون. وتود البلدان النوردية الخمسة أن تذكّر بالفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥، فيما يتعلق بضرورة كفالة ”وجود إجراءات عادلة وواضحة يتم بموجبها إدراج الأفراد والكيانات في قوائم الجزاءات وشطبهم منها، فضلا عن منح استثناءات لأسباب إنسانية“ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٠٩).

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد القرارين ١٧٣٠ (٢٠٠٦) و ١٧٣٥(٢٠٠٦)، والقرار الأحدث ١٨٢٢ (٢٠٠٨). إن تلك القرارات تمثل خطوات هامة في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بجملة أمور منها الشفافية تجاه الدول والأفراد على السواء. والتحركات الإضافية صوب تطبيق إجراءات عادلة وواضحة حقا ينبغي أن تشمل الأخذ بمساهمة الهيئة الاستشارية المستقلة في عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، خاصة فيما يتعلق بالطلبات بشطب الأسماء من القائمة.

أخيرا، وكما تبين الورقة المفاهيمية البلجيكية، ثمة ترابط لا ينفصم بين الكفاءة والشفافية والتفاعل. وإن البلدان النوردية ستواصل المساهمة بروح بناءة في مساعدة مجلس الأمن على تحسين مستوى أدائه لوظائفه في كل هذه المجالات، وأن أيسلندا، عندما تنتخب لشغل مقعد في مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، ستسعى إلى الاضطلاع بهذا العمل الهام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة نيوزيلندا.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): نشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة العلنية الهامة، والأولى عن أساليب عمل مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٤. ونشكركم بشكل خاص على إعداد ورقة مفاهيمية ممتازة (S/2006/528)، المرفق) والتي تبين المجالات التي تم فيها إحراز تقدم والمجالات التي يتعين فيها المزيد من العمل. إن أساليب عمل المجلس، الجهاز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة، في غاية الأهمية بالنسبة لنيوزيلندا.

وبالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي نادرا ما تتاح لها الفرصة للخدمة في مجلس الأمن، فإن أسباب العمل لها تأثير كبير جدا على قدرتنا في الإسهام

وفهم القضايا المطروحة أمام المجلس. لذلك فإن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن من بين أهم المجالات للإصلاح وهو مجال يوجد توافق عريض بشأنه.

ونلاحظ أن قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز في تنفيذ أحكام تتعلق بزيادة شفافية وكفاءة المجلس تمشيا مع التوصيات المتضمنة في مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2006/507.

إن نيوزيلندا ممتنة لليابان وسلوفاكيا على ما قامتا به من عمل وما وفرتاه من قيادة في فريق العمل غير الرسمي المعني بالتوثيق وغيره من المسائل الإجرائية في تنفيذ تدابير مثل المعدل العالي في الجلسات العلنية بدلا من الجلسات السرية للمجلس وتوفير درجة اكبر من الإبلاغ عن تلك الجلسات والإحاطات المنتظمة عن برنامج العمل في بداية كل رئاسة.

وبينما أُحرز تقدم، لا تزال هناك مجالات تود نيوزيلندا أن ترى تحسنا فيها، وبصورة محددة، بينما نلاحظ أن المشاورات السرية مفيدة وفي بعض الأحيان آلية ضرورية لأعضاء المجلس، فإن الجلسات العلنية تمكن من توفير أكبر قدر من المشاركة ويجب عقدها كلما كان ذلك ممكنا. وعلاوة على ذلك من الحيوي تشاطر تلك المعلومات الجوهرية مشاطرة في جلسات علنية، وليس فقط في المشاورات المغلقة. وهناك منطق لخيار المجلس لشكل خاص من جلسات المجلس ينبغي تضمينه في الملاحظات الاستهلالية للرئيس.

واقترانا بالمشاورات الهامة المغلقة للمجلس، نود أن نرى عملية منهجية تمكن الدول الأعضاء من المساهمة وتبادل الآراء مع أعضاء مجلس الأمن بشأن المسائل المعروضة على المجلس والتي تؤثر عليها. وعلى الرغم من أن هناك العديد من التحسينات في ذلك الصدد، تود نيوزيلندا أن ترى مشاريع البيانات، والقرارات وغيرها من الوثائق تتقاسمها بصورة منتظمة الدول غير الأعضاء في المجلس، ربما من خلال إرسال البريد الالكتروني إلى جميع البعثات، في وقت قريب وبصورة أكثر ترددية. ونود أيضا أن نرى قدرا اكبر من المشاركة من جانب الأطراف المهتمة في إعداد تلك الوثائق.

وهناك أيضا نطاق واسع لتطوير التفاعل مع الأطراف المهتمة، مثل البلدان المساهمة بقوات والمنظمات الإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. وأخيرا هناك حاجة إلى مزيد من المساهمة الفعالة في المجلس من قطاعات من الأمانة العامة، مثل إدارة الشؤون السياسية، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

أما من حيث الخطوات المقبلة، فنؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم مجموعة الدول الخمس الصغيرة ومفاده أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق وغير ذلك من المسائل الإجرائية يمكن أن يتولى استعراض تنفيذ المذكرة الرئاسية وان ينظر أيضا في المقترحات التي طرحت في مناقشة اليوم. ويمكن أيضا للفريق العامل أن يقدم استنتاجاته وتوصياته إلى مجلس الأمن قبل نهاية هذا العام. ويمكن لمجلس الأمن أن يعقد جلسة متابعة لكفالة إدراج وجهات نظر عدد اكبر من الأعضاء وإمكانية اعتماد مذكرة رئاسية تجسد التقدم المحرز وتبين المجالات التي أُقترح فيها تحسينات محددة أخرى.

إن نيوزيلندا ترحب بالالتزام الحالي لمجلس الأمن بتحسين كفاءة وشفافية عمله وتنفيذ التدابير الواردة في المذكرة الرئاسية. ونتطلع قدما إلى وفاء المجلس بذلك الالتزام والانخراط بهمة مع مجتمع الأمم المتحدة الأوسع بشأن هذه المسألة في الأشهر المقبلة.

وأخيرا أود أن أكرر شكرنا لكم يا سيادة الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد غوليدزينوسكي (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم جزيل الشكر يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة. وبالنظر إلى تأخر الوقت اعد المترجمين الشفويين وغيرهم بأنني سأكون موجزا في كلمتي قدر الإمكان. أود أيضا أن اشكر من تكلموا قبلي. فكل مداخلة استمعت إليها تضمنت أفكارا جيدة وقيمة ونتفق معها بقوة، وقد أحطنا علما بها بعناية. أود أيضا أن اقر بالدور الهام الذي تقوم به اليابان واشكر كوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة وسويسرا على العبء الذي تتحمله في الدفع قدما بهذه المسألة. وبينما لا تزال عملية إصلاح مجلس الأمن جامدة بشكل عام تحققت بعض التحسينات المتواضعة في أساليب عمل المجلس. ونشجع على مزيد من العمل في ذلك الصدد.

إن أستراليا لم تعمل في المجلس منذ أكثر من ٢٠ عاما، ولكنها ما برحت مساهما في العديد من عمليات حفظ السلام التي أناطتها هذه الهيئة. وبطبيعة الحال، بوصفنا عضوا فإننا نلتزم بقراراتها. لذلك نعتقد أن الطريقة الأساسية التي يفكر بها المجلس ينبغي أن تتحلى بالمسائلة والشفافية الأكيدة. أود أن أتطرف إلى بعض أفكار مختصرة عما قد يعنيه ذلك من الناحية العملية. ويمكن إيجاد مزيد من التفاصيل في النسخة المطبوعة من مداخلة أستراليا.

أولا، إن المجلس لديه مشكلة في صورته المرسومة في أذهان الناس، فخارج هذا المبنى وربما خارج هذه القاعة وبالتأكيد في العديد من العواصم وفي أوساط الجماهير الأوسع، يعتبر المجلس ناديا مغلقا إلى حد ما، يقوم بعمل الخير حيثما تمكن ولكنه بصورة منتظمة وغيورة يحمي امتيازاته ومصالح معينة. وهذه التصور لن يتغير بين عشية وضحاها. فالتغير الحقيقي سوف يتطلب إصلاحا جوهريا ولكن كما أعتقد أن جميع البيانات التي شددت حتى الآن على إصلاح أساليب العمل يمكن أن تساعد في ذلك. وثمة بداية طيبة أن يبين المجلس رسميا أن لديه غاية وأن تلك الغاية هي مثلها كمثل أي منظمة حديثة فعالة يجب أن تكون مساءلة وشفافة.

ثانيا، نعتقد أن التقدم الموثوق لا يمكن تحقيقه إلا إذا قام المرء بقياس ما يفعله. فما هو قدر العمل الذي قام به المجلس خلف الأبواب المغلقة؟ كما تساءل آخرون، وكم هو قدر العمل الذي يتعين القيام به خلف الأبواب المغلقة؟ ومتى سيتمكن الأعضاء المنتخبون حديثا في المجلس من إحضار ذلك إلى المداولات؟ وكم عدد المرات التي تمت فيه صياغة القرارات قبل انعقاد المناقشات العلنية وماذا لو كانت هناك تغييرات نتيجة لهذه المناقشات؟ ما هي النسبة المئوية من العشرة المنتخبين أو من غير الأعضاء في المجلس الذين يعملون على صياغة توصيات تُقبل؟ وكما يتم تذكيرنا، فإن بعض رؤساء المجلس خيرا فعلوا في زيادة الشفافية وإمكانية وصول غير الأعضاء إلى المعلومات،ونحن ممتنين لذلك – ولكن هل فعل الجميع ذلك؟

إن المجلس ينبغي له أن يأخذ هذا النوع من الإحصاءات وأن يصدرها بصورة دورية، كل سنتين على سبيل المثال، ليتسنى لنا أن معرفة ما إذا كنا نحرز تقدما أم لا. ألاحظ أن ممثل كرواتيا استشهد ببعض إحصاءات الأداء في مداخلته. وينبغي لنا أن نفعل أكثر من ذلك ويجب أن تكون المعلومات متوفرة على نحو أكثر يسرا. أن التقييم الذاتي يمكن أن يكون مفيدا وضروريا ولكن بصورة مماثلة،فإن التقييم الخارجي ليس فكرة سيئة. فقد تطرق قبل بضع لحظات متكلمون سابقون إلى عمل إحدى المنظمات الخارجية، تقرير مجلس الأمن. وهذا يبين بوضوح قيمة التدقيق الخارجي. هذه هيئة عملت على نحو جدي جدا وقادها

بصورة جيدة جيدا أحد الأشخاص وهو معروف للعديد منا. أنه السيد الذي شارك في المناقشة السابقة بشأن هذه المسألة في عام ١٩٩٤. ألف وتسعمائة وأربعة وتسعون كما نقول في أستراليا، هذا وقت طويل.

ومن بين الأفكار القوية التي استمعت إليها اليوم تلك التي أدلى بها الممثل الدائم لكوستاريكا. فقد قال أن وفده يؤيد ”مناقشات علنية دورية عن هذه المسائل كل سنتين، لذلك كل عضو منتخب يمكن أن تتاح له فرصة واحدة خلال مدة عضويته في المجلس ليناقش عن أساليب عمل هذه الهيئة“. هذه فكرة جيدة. وينبغي لنا أن ننفذها.

أود أيضا أن اردد نداء اندونيسيا عن استخدام مزيد من تكنولوجيا المعلومات الموجودة على شبكة الانترنيت، وليس فقط نشر المعلومات ولكن أيضا جمع المعطيات عن مسائل يكون الاختلاف بشأنها أقل يقوم بها مجموعة كبيرة من الخبراء.

وأخيرا نحن غير الأعضاء ينبغي لنا أيضا أن نتأمل في أدائنا. ففي أحيانا كثيرة جدا نذهب إلى مناقشات علنية وكل ما نفعله هو أننا نتلو ما ترسله إلينا عواصمنا، بدلا من أن نستجيب إلى المداخلات التي جرت من قبل والتي هي نتاج دراسة متروية جيدا.

وفي تلك المناسبات، نتلقى الدعوة إلى المشاركة في المناقشات المفتوحة، وكما أشار وفد الولايات المتحدة، فإننا غالبا ما نتخلف عن الحضور. إننا نتجاهل الالتزام بالمدة المحددة للإدلاء بالبيانات ولا نغتنم الفرصة، كما يذكرنا الرئيس في كثير من الأحيان، لكي نوجز البيان ونعمم النص المكتوب المطول. وبإيجاز، يمكننا جميعا أن نفعل أفضل من ذلك، ويتعين علينا القيام به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أستراليا على إيجاز النص المكتوب لبيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد أوروغواي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المواضيعية للمجلس اليوم. فقد أتاحت لنا فرصة الاستماع إلى آراء العديد من الوفود التي تمثل أساليب عمل المجلس بالنسبة لها مسألة ذات أهمية بالغة. ونقول ذلك استنادا إلى إيماننا الراسخ بأن البلدان الصغيرة، بلداننا تلك التي يمكن أن تتحلى بالأمل أن تصبح عضوا في المجلس بعد غياب طويل عنه – وفي الواقع، وفقا لحساب البعض، فإن فترة عضويتنا في المجلس يمكن أن تأتي مرة كل ٥٠ إلى ٩٠ عاما – فإن مشاركة الدول غير الأعضاء يجب أن تعامل بوصفها حقوقا أساسية للدول الأعضاء. فيحق لها أن تشارك في المفاوضات وفي اتخاذ القرارات في هيئات المنظمة، ولا سيما حينما تكون لها مصلحة مباشرة في نتائج المناقشات وعندما يكون لتلك النتائج تأثير على مواطنيها أو على أهدافهم العليا. وفي حقيقة الأمر، إن بعض أصغر البلدان، مثل أوروغواي، ظلت طوال وجود المنظمة تبدي تصميما راسخا على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، وهي بالتالي تطلب ممارسة حقوقها الكاملة في كل المحافل.

إن لدينا شاغلا عاما آخر نود الإعراب عنه قبل الانتقال إلى المسائل المواضيعية المحددة المتعلقة بعمل المجلس. وحينما يناقش الأعضاء مسألة تحسين أساليب عمل المجلس، فإن ذلك يرتبط فورا بمسألة إصلاح العضوية في المجلس، وكأن هذين الأمرين مرتبطان بعلاقة لا تنفصم. إنهما مسألتان متصلتان اتصالا وثيقا. ولا يمكن أن يشكلا أساسا مشتركا للمفاوضات. ومنذ فترة، قدمت مجموعة من البلدان مشروع قرار للجمعية العامة، A/60/L.49، تضمن مقترحات قيمة كان يمكن الموافقة عليها من جانب الأغلبية الساحقة من الأعضاء. وكانت الطريقة التي عوملت بها تلك المقترحات القيمة من جانب بعض الوفود تكاد تكون ماكرة، إذا جاز لي أن أقول ذلك، لأنها سمحت لمسألة

أساليب عمل المجلس أن تتحول إلى مناقشة بشأن توسيع عضوية المجلس، الذي يمثل مسألة صعبة وتكاد تكون عصية على الحل بسبب طبيعتها.

ومن بين المسائل المشار إليها في الورقة المفاهيمية للرئيس وغيرها، التي ناقشناها على مدار الأعوام بشأن الموضوع، هناك بعض المسائل التي تهم أوروغواي بشكل خاص وأود التطرق إليها بإيجاز.

في ما يتعلق بالمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، نود أن نكرر التأكيد على حاجة تلك البلدان المساهمة بقوات إلى إبلاغها بمعلومات كاملة عن التطورات الأساسية في البعثات ذات الصلة. إننا نرحب بالتحسينات التي تم تنفيذها بشأن تعزيز الاتصالات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ولكن الاجتماعات التي تعقد حاليا ليست سوى اجتماعات ذات طبيعة إعلامية. ولا يمكننا القول إن هناك مشاورات تجري مع البلدان المساهمة بقوات. فبدلا من ذلك، يتم إبلاغ تلك البلدان عموما بقرارات قد تم اتخاذها من جانب أعضاء المجلس أو الأمانة العامة. بيد أننا نحن البلدان المساهمة بقوات نود أن تتاح لنا فرصة حقيقية للتعبير عن آرائنا في تلك الحالات، ولا سيما بشأن مناقشة تغيير الولاية، حيث أن ذلك من شأنه أن تكون له آثار على سلامة وأمن الوحدات الوطنية ومعداتها والتشكيلات الجديدة في ميدان انتشار القوات المعنية، أو بشأن إجلاء وحدات القوات. ومن المناسب أن تعقد تلك الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات بعد إخطار مسبق للتأكد من أن المشاورات التي جرت ستنعكس في القرارات التي يتخذها المجلس.

وينبغي لهيئات المجلس الفرعية أن تسمح للدول الأعضاء المعنية بأن تشارك في مناقشاتها، وخاصة في لجان الجزاءات. وينبغي أن يكون ممكنا للدول التي لديها شواغل بشأن أنظمة الجزاءات أن تشارك، لكي يتسنى إجراء مشاورات فعالة في حينها مع لجنة الجزاءات وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق.

إننا نسلم بأن التحسينات التي جرى تنفيذها في نظام الجزاءات من جانب المجلس كانت خطوات إلى الأمام نحو تعزيز أداء الهيئات المختلفة والمعقدة المهام التابعة للمجلس. ولكن ما زال هناك نقص في الوصول المباشر إلى هيئات الالتماس، ولا يوجد نظام حقيقي للتشاور يمكن للبلدان أن تشارك فيه ويكون لديها توقعات معقولة بمراعاة مصالحها ويكون لها تأثير من شأنه أن يخدم مصالحها تلك أو تأثير على التطورات التنظيمية في كل حالة. كما نسلم بما تم القيام به لتوضيح قواعد اللجان لإدراج الأسماء في لوائح الجزاءات أو رفعها. ونحث المجلس على مواصلة العمل بشأن هذه المسألة وتوفير أقصى الضمانات في هذا المجال.

ونحن لا نود أن نكرر الانتقادات التي أبديناها سابقا بشأن مسائل أخرى، مثل تقرير المجلس إلى الجمعية العامة، أو بشأن الحاجة إلى إجراء الإصلاحات الرامية إلى إقرار النظام الداخلي للمجلس. لقد عبرنا عن تلك الآراء بوضوح، ونود أن نختتم بياننا بروح إيجابية وأن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل.

ويتعين علينا أن ننظر مرة أخرى في روح مشروع قرار الجمعية العامة A/60/L.49. لقد اعتمدنا حتى الآن جملة واسعة من التدابير التي تسمح بتعزيز أساليب عمل المجلس بدون انتظار إصلاح حجم المجلس وتشكيل عضويته، لأننا نعتقد، مرة أخرى، أن هاتين المسألتين مستقلتان، وبشأن واحدة منها، وهي إصلاح أساليب عمل المجلس، يوجد اتفاق من حيث المبدأ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيدة نونيز موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١١٨ الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

إن الحركة تعتبر عقد هذه المناقشة المفتوحة خطوة في الاتجاه الصحيح، بعد مرور ما يقارب ١٥ عاما منذ المرة الأخيرة التي انعقد فيها المجلس بشأن أساليب عمله. ولنا وطيد الأمل في أن تكون تلك الخطوة الأولى نحو دراسة منتظمة وشاملة لهذه المسألة الهامة من قبل المجلس، مع الأخذ في الاعتبار وجهات نظر الدول غير الأعضاء.

إن الحركة تؤكد مجددا أن إصلاح المجلس لا ينبغي أن يكون مقصورا على مسألة التمثيل العادل وتوسيع عضوية مجلس الأمن، بل أيضا ينبغي له أن يتطرق إلى المسائل الموضوعية المتعلقة بجدول أعمال المجلس وأساليب العمل وعمليات اتخاذ القرار.

إن مذكرة رئيس مجلس الأمن المتضمنة في الوثيقة S/2006/507 تصف التدابير التي تهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية عمل المجلس وتعزيز التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في هذا الجهاز الهيئة.

وترى حركة عدم الانحياز أن بعض التحسينات قد أجريت على أساليب عمل المجلس، بما في ذلك في تنفيذ بعض التدابير الموصوفة في المذكرة المذكورة أعلاه. ولكن من الواضح أن تلك التحسينات ليست كافية، ولا يزال هناك مجال كبير للتحسين.

إن الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر أساسية ينبغي لمجلس الأمن أن يراعيها في جميع أنشطته ونُهُجه وإجراءاته. ومن المؤسف أن المجلس قد أغفل تلك العوامل في مناسبات عديدة.

وتشمل تلك الحالات عقد مناقشات مفتوحة غير مبرمجة مع إخطار انتقائي، والإحجام عن عقد مناقشات مفتوحة عن بعض المسائل ذات الأهمية العالية، وتواتر وضع قيود على المشاركة في بعض المناقشات والتمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، وخاصة فيما يتعلق بالترتيب والقيود الزمنية للبيانات خلال المناقشات المفتوحة، وعدم تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، على نحو ما هو مطلوب بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، ولا يزال تقديم التقارير السنوية يفتقر إلى المعلومات الكافية والمضمون التحليلي، والافتقار إلى معايير دنيا لإعداد التقييم الشهري بواسطة رئاسات مجلس الأمن.

ويجب على المجلس الامتثال لأحكام المادة ٣١ من الميثاق، التي تسمح لأي بلد غير عضو في المجلس بالمشاركة في المناقشات التي تؤثر عليه. ويجب مراعاة المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس مراعاة تامة. ويجب إبقاء الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية في الحد الأدنى وبالصفة الاستثنائية التي قصد أن تكون لها.

وتكرر الحركة أيضا تأكيد الحاجة إلى إصلاح عمليات صنع القرار في المجلس وجعلها أكثر ديمقراطية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، تحديد استخدام حق النقض والحد منه، بغية التخلص منه في نهاية المطاف.

وتطلب حركة عدم الانحياز من مجلس الأمن اتخاذ التدابير العاجلة التالية لتحسين أساليب عمله، والعديد منها لم يأخذه المجلس بعين الاعتبار حتى الآن ولم تشملها المذكرة الرئاسية S/2008/507. ومن الضروري زيادة عدد الجلسات العلنية، وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، وضمان أن تتيح تلك الجلسات فرصا حقيقية لأخذ آراء وإسهامات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعين الاعتبار، وخاصة مصالح الدول غير الأعضاء في المجلس التي تناقش قضاياها في المجلس؛ والسماح بتقديم الإحاطات الإعلامية من المبعوثين أو الممثلين الخاصين للأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة

في جلسات عامة، ما عدا في ظروف استثنائية؛ وزيادة تعزيز علاقته مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك من خلال التفاعل الدائم والمنتظم ذي التوقيت المناسب. ويجب ألا تعقد الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات لتحديد الولايات فحسب، ولكن أيضا خلال تنفيذها لدى النظر في إجراء تغيير في ولاية بعثة ما أو تجديدها أو إنهائها، أو عندما يكون هناك تدهور سريع للحالة على أرض الواقع. وفي ذلك السياق، ينبغي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام إشراك البلدان المساهمة بقوات على نحو أكثر تواترا وتكثيفا في مداولاته وخاصة في المراحل المبكرة جدا من تخطيط البعثة.

ومن الأساسي أيضا التمسك بأولية ميثاق الأمم المتحدة ومراعاته فيما يتعلق بوظائف المجلس وسلطاته. وتشدد حركة عدم الانحياز مرة أخرى على أن قرار مجلس الأمن المبادرة بإجراء مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو مسألة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين يتعارض مع المادة ٢٤ من الميثاق.

ومن الضروري إنشاء الهيئات الفرعية للمجلس وفق ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا وينبغي لتلك الهيئات أن تعمل بطريقة توفر المعلومات الكافية في الوقت المناسب بشأن أنشطتها للعضوية العامة للأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، ينبغي أن يتاح للبلدان غير الأعضاء في المجلس الوصول إلى هيئاته الفرعية، بما في ذلك الحق في المشاركة، حسب الاقتضاء. ويجب تفادي اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق بوصفة آلية لمعالجة مسائل لا تشكل بالضرورة تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويجب الاستناد إلى أحكام الفصول الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الفصلان السادس والثامن قبل الاستناد إلى الفصل السابع الذي يجب أن يكون تدبيرا للملجأ الأخير، إذا لزم الأمر.

ومن الضروري أيضا تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة أكثر شمولا وذي طابع تحليلي أكثر، يقيم عمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي لم يستطع فيها المجلس التصرف، وكذلك الآراء التي يعبر عنها الأعضاء خلال النظر في أجندة جدول الأعمال قيد نظر المجلس ووفقا للمادتين ١٥ (١) و ٢٤ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة يتعين على المجلس تقديم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة وتستوثق من أن تقييماته الشهرية شاملة وتحليلية وصادرة في الوقت المناسب. ويجب على المجلس أيضا أن يأخذ بالاعتبار على نحو كامل توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة ١١ (٢) من الميثاق. ويجب على المجلس أن يشرك بشكل أوثق الدول المعنية في المناقشات التي تجرى عن الأمور التي تهمها، وضمان التعبير عن آراء الدول الأعضاء، المتحصل عليها خلال المناقشات العلنية بشأن المسائل المواضيعية المشتركة بين القطاعات، في القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة المعتمدة فيما بعد، بدلا من الممارسة الحالية المتمثلة في اعتماد القرارات والبيانات الرئاسية بدون إشارة إلى هذه المناقشات. وأخيرا، ينبغي للمجلس إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي المؤقت للمجلس، الذي ظل مؤقتا لأكثر من ٦٠ سنة، من أجل تحسين شفافية المجلس وخضوعه للمساءلة.

وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها إزاء تعدي المجلس المتزايد والمتواصل على مسائل تقع بوضوح في إطار وظائف وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. ويجب على مجلس الأمن المراعاة التامة لأحكام الميثاق، وكذلك قرارات الجمعية العامة، التي توضح علاقة المجلس بهذه الأخيرة والأجهزة الرئيسية الأخرى.

إن التعاون والتنسيق الوثيقين بين كل الأجهزة الرئيسية أمران لا غنى عنهما لتمكين الأمم المتحدة من أن تظل مهمة وقادرة على مواجهة التحديات والتهديدات القائمة والجديدة والبازغة. وفي ذلك السياق، تكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى رؤساء مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع بصورة دورية للمناقشة والتنسيق فيما بينها بخصوص المسائل المدرجة في جداول أعمالها وبرامج عمل الأجهزة الرئيسية التي تمثلها، لإقامة مزيد من التلاحم والتكامل بين تلك الأجهزة بطريقة تجعلها تعضد بعضها بعضا، وتحترم فيها كل واحدة ولاية الأخرى، وتهدف إلى إيجاد احترام وتفاهم مشتركين فيما بينها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أنه لا يزال لدي عدد من المتكلمين في قائمتي لم يأخذوا الكلمة بعد، ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن نعلق الجلسة بعد أن نستمع إلى بياني الأردن والبرازيل، وأن نعيد الانعقاد الساعة ١٥/٠٠. فهل يوافق أعضاء المجلس على ذلك الاقتراح؟

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): إن قرار عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن والتفهم المتزايد لضرورة جعل هذا الجهاز أكثر شفافية وتيسير الوصول إليه للدول غير الأعضاء فيه و، بالتالي، جعله أكثر فعالية. والاستجابة الإيجابية للتعابير الواسعة الانتشار عن الاهتمام بعمل المجلس ينبغي قطعا تشجيعها. كما يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين من أجل تعزيز مناقشة اليوم. وتؤيد البرازيل الجهود المتواصلة التي تبذلها تلك الدول فيما يتعلق بهذه المسألة، وكذلك المقترحات والأفكار العديدة التي قدمتها في الماضي.

ويرد في الميثاق جميع التبريرات المتعلقة بذلك والإرشاد السياسي اللازم للنظر في المسألة المعروضة علينا. وتتضمن المادة ٢ مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وتنص المادة ٢٤ على أن المجلس يعمل بالنيابة عن جميع الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. والحكم الأخير، كما يتم تفسيره وتنفيذه في ضوء مبدأ المساواة في السيادة، ينطوي على أن السلطة الاستثنائية الكبيرة المنوطة بهذا الجهاز تستتبع وجود التزام بالمساءلة أمام هؤلاء الذين يعمل المجلس بالنيابة عنهم. ولذلك، فإن الشفافية إزاء جميع الدول الأعضاء والتفاعل معها، حسبما يكون مناسبا، من الأمور الضرورية التي تنبع من الميثاق نفسه.

وفي حين نسبغ معنى محددا على تلك الأمور الحتمية، ينبغي اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان أن تتوفر تلك المعلومات بشكل كاف للدول غير الأعضاء، وأن يتم الحصول على مدخلاتها، في الوقت المناسب، وأن يجري النظر فيها بجدية من قبل المجلس أثناء قيامه بعملية صنع القرار. ويجري إحراز التقدم في متابعة تلك الأهداف، كما يجب أن ينسب الفضل إلى الوفود العديدة التي تتوق بصفة خاصة إلى مساءلة المجلس أمام جميع الدول الأعضاء، وفقا للميثاق.

بيد أنه كما أشير في الورقة المفاهيمية التي تم إعدادها لهذه المناقشة (S/2008/528، المرفق)، من الضروري إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ أو توطيد تنفيذ الإجراءات التي التزم بها بالفعل أعضاء المجلس. ومن الأمثلة على ذلك: تقديم إحاطات إعلامية موضوعية ومفصلة إلى الدول غير الأعضاء بعض انتهاء المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته؛ والمشاركة في مشاريع القرارات ومشاريع البيانات الرئاسية، حسب الاقتضاء، بمجرد تقديمها داخل المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته؛ وإجراء اتصالات ذات مغزى مع الدول الأعضاء التي تكون أطرافا في صراع ما و/أو مع

الأطراف المهتمة أو المتضررة الأخرى؛ والإشارة إلى عقد جلسات مفتوحة، ولا سيما في المرحلة المبكرة من النظر في مسألة ما.

تنظر البرازيل إلى المناقشة التي تجرى بشأن أساليب عمل مجلس الأمن باعتبارها ترتبط بشكل لا ينفصم بضرورة إجراء تغيير ذي معنى في تكوين المجلس ومن ثم في هيكله: إن جانبي الإصلاح يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب. وكما أن الشفافية والمساءلة لا يمكن أن يضربا بجذورها في مجلس لا يمثل العضوية المتنوعة على نحو كاف ولا يظهر الحقائق السياسية المعاصرة، فإن مجلسا موسعا سيحتاج إلى أساليب عمل جديدة لكي يصبح خاضعا للمساءلة الكاملة. وليس من الواقعي من الناحية السياسية أن نتوقع أن يجري على نحو ذي معنى ودائم تغيير أساليب عمل المجلس دون توسيع عضويته. وليس مصادفة أنه لم يحرز حتى الآن أي تقدم في أي جانب من جوانب إصلاح المجلس منذ منتصف التسعينات.

ذلك سبب من الأسباب التي تجعل البرازيل تعتقد أن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن تبدأ دونما إبطاء أو شروط مسبقة وعلى أساس شامل، وفقا للميثاق. وذلك سبب أيضا لوجوب أن يحصل توسيع المجلس في فئتي العضوية كلتيهما. ومن شأن عدد أكبر لغير الأعضاء الدائمين أن يزيد الاحتمالات أمام البلدان الصغيرة للمشاركة في عمل هذا الجهاز. وفي السياق نفسه، إن إضافة أعضاء دائمين جدد قادرين على الإسهام في السلم والأمن وراغبين في ذلك وفي تعزيز انفتاح أكبر للمجلس على غير الأعضاء من شأنها تعزيز المبادرات الرامية إلى توطيد المساءلة للأعضاء. ومن الضروري إذا اعتماد نهج متكامل لإصلاح مجلس الأمن، نهج يعزز الدعم المتبادل الذي يمكن أن توفره المسألتان – طرائق العمل وتشكيل المجلس – بعضهما لبعض.

ويحدونا وطيد الأمل أن ينظر المجلس على النحو الواجب في هذه الاعتبارات، فضلا عن الأفكار العديدة التي تتشاطرها وفود أخرى في المناقشة الجارية اليوم، وأن تثبت جدواها لهذا الجهاز في الجهود التي يبذلها من أجل زيادة انخراط غير الأعضاء في عمله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العلاف (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر على استجابتكم السريعة والإيجابية لطلب مجموعة الدول الخمس الصغيرة لعقد هذا الاجتماع حول آليات عمل مجلس الأمن. ويؤيد وفد المملكة الأردنية الهاشمية البيان الذي قدمه زميلي ممثل سويسرا بالنيابة عن أعضاء مجموعة الدول الخمس الصغيرة.

كما أود، السيد الرئيس، أن أسجل تقديرنا لكم على الورقة المفاهيمية التي تقدمتم بها إلى هذه الجلسة، والتي تطرح رؤية متقدمة تصلح كأساس لهذه المناقشة المفتوحة. وفي الوقت الذي نعترف بأهمية البيان الرئاسي ٥٠٧ لعام ٢٠٠٦ وأهمية الإنجازات ا لتي حققها مجلس الأمن في تطبيق الإجراءات والتوصيات الواردة في هذا البيان، إلا أننا يجب أن نعترف كذلك بأن المجال لا يزال مفتوحا لتقييم الجوانب التي لم يتحقق فيها أي إنجازات تذكر، وهذا ما يعطي حوارنا اليوم أهمية إضافية ويفتح الطريق أمام جيل جديد من الأفكار والرؤى حول إصلاح آليات العمل.

إن قرارات مجلس الأمن لم تعد اليوم محدودة التأثير لكنها بدأت في السنوات الأخيرة تتسع لتشمل في تأثيرها العضوية الواسعة لهذه المنظمة من خلال عدد كبير من المواضيع كمكافحة الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والعقوبات، وحقوق الإنسان، وعمليات حفظ السلام، والأطفال في الصراعات المسلحة، وعدد كبير من المواضيع

الأخرى. وبهذا المفهوم فإن عمومية التأثير يجب أن يقابلها شمولية الانخراط، هذه الشمولية تسمح لنا ليس فحسب بإضفاء المزيد من الشفافية والفعالية على عمل مجلس الأمن وقراراته، ولكنها تتضمن أيضا الالتزام والاستجابة الفعالة، وحسن التنفيذ من قبل جميع الدول بما يحقق الهدف النهائي للمجلس في حفظ الأمن والسلام الدوليين.

وحيث أن بلادي الأردن، من أبرز الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام، فسأركز في حديثي على تحسين آليات عمل مجلس الأمن ذات العلاقة بعمليات حفظ السلام، وبالتحديد التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات، وسبل تعزيز آليات التشاور بينها.

لقد شهدت البيئة الأمنية الدولية خلال العقدين الأخيرين تحولات جذرية هامة أدت إلى تطورات كبيرة في طبيعة عمليات حفظ السلام، وأساليب التخطيط لها، وآليات إدارتها، وتنفيذها. هذه التغييرات الجوهرية تتطلب بالضرورة أشكالا جديدة من الاستجابة الفعالة من قبل المجتمع الدولي. إن استجابة الدول المساهمة بقوات ومن بينها الأردن هي بالضرورة جزء لا يتجزأ من استجابة المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات المعاصرة للأمن والسلم الدوليين. وحتى هذه اللحظة، لا يزال يُنظر إلى الدول المساهمة بقوات على أنها ثروة ومصدر لتزويد البعثات بالقوات. وعليه يأمل الأردن أن يبدأ التعامل مع الدول المساهمة على أساس الشراكة الحقيقية في الاستجابة الدولية للأزمات، وأن الجهة الوحيدة التي يمكن لها أن تحدث هذا التحول الاستراتيجي هي مجلسكم الموقر وفي إطار إصلاح آليات عمل المجلس.

تتلخص اهتمامات الدول المساهمة بقوات والدوافع التي تقف خلفها في الجوانب التالي:

أولا، سلامة وأمن الأفراد والمعدات، ومدى توفر الظروف الأمنية المؤاتية لتنفيذ المهام المسندة للبعثات بموجب قرار مجلس الأمن. إن المشاورات المكثفة مع البلدان المساهمة بقوات ليست فحسب مسألة حيوية لتأسيس بيئة أمنية مناسبة قبل افتتاح القوات، ولكن لتسهيل اتخاذ قرار المشاركة من قبل حكومات هذه الدول أيضا.

ثانيا، التقييم الاستراتيجي للموقف في منطقة الصراعات وإن كانت الأمانة العامة تقوم بتنفيذ هذه العملية بتوجيه من مجلس الأمن إلا أن مشاركة البعثات الدائمة للبلدان المساهمة بقوات في هذا التقييم يسمح بتطوير خيارات استراتيجية أكثر شمولا لا تقف عند الفترة الحالية لعمل البعثة لكنها تمتد لتشمل مراحل متقدمة من تواجد الأمم المتحدة في الدولة المضيفة.

ثالثا، تقييم المخاطر. إن عملية التقييم هذه هامة للغاية وتنفذها الأمانة العامة كذلك وبتوجيه من مجلس الأمن وتستهدف تحقيق المواءمة والانسجام بين الولاية الصادرة عن المجلس والإمكانيات المطلوبة من الدول المساهمة بقوات. ومصداقية القوات الوطنية لهذه الدول في قدرتها على تنفيذ مهامها تعتمد على هذا الانسجام. ويمكن للبعثات الدائمة للبلدان المساهمة بقوات في هذه المرحلة أن توفر مساهمة كبيرة في تقديم البدائل ذات المصداقية.

رابعا، الآثار التي تترتب على حكومات الدول المساهمة بقوات جراء تعديل الولاية لبعثة معينة سواء بالزيادة أو التخفيض، أو تعديل الواجبات، أو تعديل الأدوات والمعدات، أو إنهاء الولايات بسبب تطورات سياسية وأمنية طارئة في منطقة العمليات. إن المشاورات المبكرة مع البلدان المساهمة بقوات تساعد هذه الحكومات على احتواء آثار هذه التغييرات والتكيف معها بسرعة.

من تجربتي السابقة بصفتي مراقبا عسكريا في عمليات حفظ السلام وأحد المخططين السابقين للمشاركات الأردنية في عمليات حفظ السلام، لا بد من الإشارة إلى أننا في

الأردن نعتمد على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعمليات حفظ السلام كمرجعية قانونية أساسية لقرارات الحكومة، والقوات المسلحة الأردنية، ولأغراض التخطيط وإنجاز تحضيراتها للانخراط في عمليات حفظ السلام.

المسألة المركزية هنا هي أن قرار مجلس الأمن يأتي كنتيجة نهائية لعملية تخطيط طويلة تقوم بها الأمانة العامة بتوجيه من هذا المجلس وغالبا بمعزل عن المشاركة الفعالة والمنهجية والمؤثرة للدول المساهمة بالقوات. ويترتب على ذلك أن اهتمامات هذه الدول وأولوياتها وتقديراتها غالبا ما تظهر على السطح في وقت متأخر وبعد صدور قرار مجلس الأمن.

وعليه، فإننا ندعو إلى تعزيز التشاور بين أعضاء المجلس والدول المساهمة بقوات في عملية صياغة القرارات والبيانات الرئاسية في ما يتعلق بهذه العمليات. كما نقدر لأعضاء المجلس الموقر تزويد الدول المساهمة بقوات بمسودات تلك القرارات أو البيانات في وقت مبكر من المشاورات في حال ارتأى منسق القرار ذلك ممكنا. إن مساهمتنا في هذه العملية ستعزز من الشفافية التي يتطلبها عمل المجلس، وستساعدنا في توضيح القرارات المتخذة لحكوماتنا.

نحن ندرك أن المسؤولية تقع أيضا على عاتق الدول المساهمة في الاستفادة من الفرصة المتاحة لنا في التفاعل معكم في الاجتماعات التشاورية المعتادة، إلا أن طبيعة تلك الاجتماعات تقيد المشاركة الفاعلة ولا تؤدي إلى النتائج المرجوة. وعليه، فقد يكون من الأنجع أن يقوم مجلس الأمن بتشجيع المناقشات مع الدول المساهمة بموجب القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، وأن يتم تشجيع حضور المستشارين العسكريين والسياسيين من البعثات المساهمة، وذلك في فترات مبكرة قبل البدء بالنظر في هذه المسألة. كما نأمل أن يستمر المجلس في تشجيع ممثلي الأمين العام لحضور تلك الاجتماعات وتقديم الإحاطات الإعلامية والتفاعل مع الدول المساهمة، كما نعلق أهمية خاصة على توقيت تلك الاجتماعات بحيث يتم الإعلان عنها في وقت مبكر قدر الإمكان وليس عشية إصدار قرار مجلس الأمن أو في وقت لاحق بعد إصداره. كما أن المشاورات المكثفة مع البلدان المساهمة بقوات هي مسألة جوهرية في مساعدة حكومات هذه الدول على اتخاذ القرار بالمشاركة في البعثات الجديدة.

ومع ترحيبنا بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع، فإننا نأمل ألا تتحول هذه المناقشة المفتوحة إلى حدث منفرد ومنعزل، وأن يستمر مجلس الأمن في الانخراط الإيجابي والتفاعل حول هذا الموضوع مع العضوية الواسعة للأمم المتحدة، وأن يصدر عنه في نهاية هذا الحوار ما يشير إلى نيته الاستمرار في تحقيق التقدم في نطاق آليات العمل. ونأمل كذلك أن تنال الإجراءات التي قدمها ممثل سويسرا بهذا الخصوص ما تستحقه من الاهتمام والمتابعة. كما يعلق وفد بلادي أهمية خاصة على قيام مجموعة العمل حول التوثيق بتناول نتائج هذا الحوار المفتوح في أعمالها القادمة.

أكرر تقدير بلادي لفرصة الحوار المفتوح هذه وأؤكد لكم استمرار الالتزام الأردني بالمشاركة الفاعلة والإيجابية في عمليات حفظ السلام خدمة للأمن والسلام الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حسبما اتفقنا سابقا، أود أن أعلق عملنا الآن. سوف نجتمع مجددا الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.